عامان على هبة الكرامة
(أيار 2021)
سياسات القمع والفصل العنصري

أيّار/مايو 2023

عامان على هبّة الكرامة

أيّار 2021 – أيّار 2023

كتابة وإعداد:

علا طه

عدي منصور

ناريمان شحادة زعبي

تدقيق لغوي وتحرير: أمير مخول

© عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

حيفا، 2023

فهرس

مقدّمة 4

الفصل الأول – أنماط قمع الشرطة الإسرائيليّة للفلسطينيين 6

استخدام القنابل الصوتيّة – حيفا مثالًا 6

استخدام الرصاص الاسفنجي – يافا مثالًا 7

الرصاص الحيّ - الشهيد محمد كيوان 8

الاعتقالات 9

كفركنا – الاعتقال الذي تحوّل إلى اجتياح 10

التعذيب في معتقل المسكوبية في الناصرة 11

الاعتداء على المحامين ومنعهم من لقاء المعتقلين 13

انتهاك حقوق القاصرين 13

الاعتقالات وتحقيقات جهاز «الشاباك» 13

الفصل الثاني - المراقبة والرقابة 15

عن تقييد مساحات التعبير عن الرأي والملاحقة السياسيّة 15

استحداث الملاحقات الرقميّة 15

الفصل الثالث - اعتداءات المدنيين و«حالة الطوارئ المدنيّة» 18

عنف المستوطنين 18

تشابك المؤسسات لحماية المستوطنين – استشهاد موسى حسونة 19

الفصل الرابع – هبّة الكرامة بالأرقام والمعطيات 21

الاعتقالات 21

لوائح الاتهام 24

ملخّص واستنتاجات 27

مقدّمة

في أيّار 2021، خرج الفلسطينيون في هبّة شعبيّة عارمة في غزة، الضفّة الغربيّة، القدس وداخل الخط الأخضر، والتي حملت شعار «هبّة الكرامة». هذه الهبّة، التي انطلقت شرارتها الأولى من القدس، امتدّت إلى كل أرجاء فلسطين لتشمل مخيمات اللجوء الفلسطينيّة في الشتات والعديد من دول العالم.

سبق اندلاع الهبّة تكثيف للسياسات الإسرائيلية الاستعماريّة في القدس، ومنها: محاولات التهجير القسريّ في حي الشيخ جراح والتصعيد في عنف المستوطنين؛ قمع المصلّين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك؛ نصب المتاريس في منطقة باب العامود؛ منع الحافلات التي تقلّ المصلين من الوصول إلى القدس لإحياء مراسم وصلوات ليلة القدر؛ السماح للمستوطنين باقتحام باحات المسجد الأقصى بحماية من قوات حرس الحدود وجيش الاحتلال؛ وتنظيم مسيرة المستوطنين في البلدة القديمة في إطار ما يسمى «يوم القدس».

برزت هبّة الكرامة، على وجه الخصوص، بوحدويّتها المزدوجة؛ فمن ناحية، تحرّك الفلسطينيون من جانبي «الخط الأخضر» في احتجاجات ومظاهرات واسعة النطاق، وفي المقابل، فرض النظام الإسرائيلي، بأنظمته القانونيّة المختلفة في الضفة الغربيّة، الداخل الفلسطيني، وقطاع غزة، سياسة سيطرة واحدة والتي قمعت، اعتقلت، قتلت وميّزت الفلسطيني بناءً على هويّته وبوسائل عسكريّة شبيهة.

خلال الهبّة، تعرّض الفلسطينيون في كافة أماكنهم إلى اعتداءات وحشيّة وانتهاكات حقوقيّة مهولة. ففي قطاع غزّة المحاصر منذ عام 2007، شنّ جيش الاحتلال الاسرائيلي عدوانًا الذي ارتقى على إثره 232 شهيدًا إضافة إلى ما يقارب الـ1900 جريح. في الضفّة الغربيّة، شهدت البلدات، القرى، المدن والمخيّمات الفلسطينيّة اقتحامات عسكريّة عدّة التي أسفرت عن 28 شهيدًا، وقرابة السبعة آلاف جريح.

في الداخل الفلسطينيّ، حيث انطلقت مظاهرات في العشرات من المدن والقرى الفلسطينيّة، فرضت السلطات الإسرائيلية وسائل قمع عسكريّة، شاركت بها قوات الشرطة، حرس الحدود ووحدات عسكريّة خاصة، والتي قمعت المتظاهرين ونكّلت بهم واقتادتهم إلى مراكز التحقيق، كما واعتدت على الناس ووفّرت الحماية المُطلقة للمستوطنين في جرائمهم ضد الفلسطينيين. وقد أدّت هذه الاعتداءات إلى استشهاد موسى حسونة برصاص المستوطنين في اللد، ومحمد كيوان برصاص الشرطة في أم الفحم، إضافة إلى المئات من المصابين والآلاف من المعتقلين.

خلال الهبّة، عملت الشرطة، حرس الحدود وجهاز الشاباك مع المستوطنين بانسجام تام في تطبيق سياساتها،وهكذا وجد الفلسطينيون في الداخل أنفسهم في وضع يصعب فيه التمييز بين الشرطي أو الجندي وبين المدني، وتقلّصت إمكانيات الفصل بين «الحيّز المدني» و«الحيّز العسكري». فمن جهة، انتشر أفراد من وحدات المستعربين على نطاق واسع في البلدات العربيّة، وشاركوا في الاعتقالات وقمع المظاهرات وإطلاق الرصاص على المتظاهرين. ومن الجهة الأخرى، تعرّض الداخل الفلسطيني بشكل غير مسبوق إلى عنف المستوطنين والجماعات اليهوديّة المسلّحة، التي جابت الشوارع وهاجمت الفلسطينيين في المدن «المختلطة» تحديدًا. هذه المجموعات لعبت دورًا تكامليًا مع الشرطة والأجهزة العسكرية، وحظيت بحمايتهم ودعمهم الكامل، فرافقتهم وتعاونت معهم وأتاحت لهم حمل السلاح، ووفّرت لهم الحماية السياسيّة والقضائيّة على السواء.

على ضوء هذه الأحداث، توجّهت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية إلى المؤسسات الدوليّة، مطالبة إياها بالتحرّك الفوري لتوفير الحماية الدوليّة للمواطنين الفلسطينيين. كما وأقيمت في أعقاب هبّة الكرامة لجنة التحقيق الدوليّة

المستقلّة التابعة للأمم المتحّدة، التي ولأوّل مرة شملت أيضًا الداخل الفلسطيني. وقد طالبت اللجنة بتقريرها الذي صدر في العشرين من تشرين الأول، 2022، بناء على التحليل الذي قدّمه مركز عدالة واخرون، بإحالة طلب عاجل إلى محكمة العدل الدوليّة بتقديم موقفها إزاء الآثار القانونيّة الناشئة عن الاحتلال الإسرائيلي.

خلال الهبّة، وُلدت في الداخل الفلسطينيّ مبادرات محليّة لتشكيل لجان شعبيّة في مختلف الأحياء والبلدات العربيّة، والتي رافقت الهبّة، وثّقت اعتداءات الشرطة والمستوطنين، ووفّرت مساعدات طبيّة ونفسيّة للمتضررين وضحايا الاعتداءات، إضافة إلى مبادرة أعداد كبيرة من المحامين والمحاميات، والذين تطوّعوا في مختلف أنحاء البلاد لتمثيل آلاف المعتقلين في مراحل اعتقالهم.

في خضمّ هذه الحالة، رصد مركز عدالة الاعتقالات ورافق مئات المحامين المتطوّعين، وانضم بطاقمه إلى تمثيل المعتقلين والمعتقلات. هذا بالإضافة إلى توثيق الحملات التحريضيّة والتهديدات المباشرة والاعتداءات العنصريّة، والذي وجد تعبيرًا عنه لاحقًا في عشرات الشكاوى الموجهة إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش) وإلى المستشار القضائي للحكومة.

اليوم، وفي ذكرى مرور سنتين على هبّة الكرامة تجمّعت لدينا في مركز عدالة، معلومات إضافية تتيح النظر بشكل شموليّ أكثر على أحداث الهبّة واسقاطاتها والأوجه المختلفة لسياسات القمع. جزء من هذه المعلومات نشرتها ووفّرتها السلطات الإسرائيلية المختلفة، بعضها بناءً على طلبات تقدمنا بها على أساس مبدأ حريّة المعلومات. الجزء الآخر من المعلومات هو نتاج العمل القانوني لمركز عدالة، وبالأخص بما يتعلق بتقديم الشكاوى لوحدة (ماحاش).

بهذا، يُظهر التقرير بشكل جليّ وواضح وجود سياستين منفصلتين لتطبيق القانون: سياسة ترى بالمواطن الفلسطيني عدوًّا، فتعلن حالة الطوارئ في بلداته وتلاحقه وتشدّد الرقابة عليه، كما وتعتقله وتمس بحياته. وسياسة ثانية مع المواطن اليهودي الإسرائيلي والتي يترتّب عنها مبدأ عدم المحاسبة والإفلات من العقاب، فتخفي الأدلة بشكل متعمّد، وتتعامل مع الاعتداءات المسعورة كدفاعٍ عن النفس، وتوظّف القانون لحمايته.

يأتي هذا التقرير ليوثّق ويعرض أحداث هبّة الكرامة من منظورها القانونيّ في الداخل الفلسطيني، مع التركيز على الملفّات التي تابعها مركز عدالة على سبيل المثال لا الحصر. مع ذلك، فهو لا يحاول اختزالها، قانونيًّا وسياسيًّا، بعيداً عن سياقها العام، بل يرى بإسقاطاتها وتجلّياتها ضمن منظومة قمع منهجيّة على الفلسطينيين وفق علاقات القوّة القائمة على الفوقيّة والعنصريّة، والتي اتّخذت من النظام الاستعماريّ إطارًا قانونيًّا جامعًا.

الفصل الأول
قمع الشرطة الاسرائيليّة

خلال الهبّة، تم توظيف واستخدام تشكيلة متنوّعة وشديدة الخطورة من الأدوات والأسلحة لقمع التظاهرات والاحتجاجات والمواجهات في الداخل الفلسطيني، وبثّ الرعب في صفوف المتظاهرين والمواطنين. وفقاً للمعلومات التي نُشرت من قبل الشرطة ردًا على طلبات حريّة المعلومات، فإنّه خلال الفترة ما بين 23.04.2021 وحتى 21.05.2021، تم استخدام صهاريج المياه العادمة، القنابل الصوتيّة، قنابل الغاز، الرصاص المطاطي وبنادق القنص من طراز روجر،[1] بالإضافة الى استخدام الرصاص الحيّ. هذه الأدوات استُخدِمت بدايةً في مدينة القدس، إلّا أنّه وبدءًا من تاريخ 10.05.2021، اتّسعت رقعة استخدامها لتطال عشرات القرى والمدن الفلسطينيّة الأخرى.[2] بالرغم من أنَ الشرطة والأجهزة الأمنيّة تصنّف جزء من هذه الأسلحة على أنّها غير قاتلة، إلّا أنّها في الواقع أسلحة شديدة الخطورة وبمقدورها إلحاق أضرار بالغة للمصابين، وفي حالات عديدة، بإمكانها حتى التسبّب بالموت.[3]

استخدام القنابل الصوتية – حيفا مثالاً

الاستخدام المفرط للعنف في قمع المظاهرات تجلّى على سبيل المثال في قمع مظاهرة حيفا في «الحي الألماني» بيوم 09.05.2021، والتي كانت من أولى المظاهرات التي نظّمت اسنادًا لأهالي حي الشيخ جراح في القدس، واحتجاجًا على ممارسات المؤسسة الإسرائيلية القمعية ضد المصلّين في المسجد الأقصى. فقامت الشرطة بفضّ وقمع المظاهرة بشكل فجائيّ ودون أي مبرّر خلافًا لما ينص عليه القانون، اعتدت على المتظاهرين بشكل تعسفي وعنيف، واعتقلت 21 متظاهرًا مستخدمة القوة المفرطة ضدهم.[4] وكما تبيّن من التقارير الداخلية للشرطة التي تم الكشف عنها لاحقًا،[5] فإنّ فض المظاهرة تم بقرار مسبق من قبل قيادات الشرطة، وبتحريض مباشر على منظّمي التظاهرة.

هذا وتشير التقارير إلى وصول ما لا يقل عن ستة مصابين إلى مشفى رمبام في حيفا لتلقّي العلاج إثر اصابتهم نتيجة للعنف الشرطي.[6] كما وتشير تقارير صحافيّة إلى مماطلة متعمّدة انتهجتها الشرطة بإحالة المعتقلين المصابين للعلاج الطبي،[7] إذ أنّها احتجزت أربعة معتقلين الذين عانوا من إصابات بالغة ومتفاوتة، وفقط بعد تدخّل موكّليهم تم نقلهم للعلاج.

---

1. انظر/ي رد الشرطة على طلب حريّة معلومات حول استخدام اليات لتفريق التظاهرات: https//:www.gov.il/BlobFolder/dynamiccollectorresultitem/police/100_he/police_info.pdf.

2. ذلك وفقًا للمعلومات التي قامت الشرطة بنشرها، مما يرجّح استخدام أدوات قمع إضافيّة لم يتم توثيقها أو نشر استخدامها من قبل المؤسسات الرسميّة. إضافة، فان هذه المعلومات تفصّل مواقع الاستخدام – وليس الكميات التي تم استخدامها في كل موقع.

3. عن خطورة وسائل قمع المظاهرات انظر/ي تقرير أطباء لحقوق الانسان. https://phr.org/wp-content/uploads/2018/09/lethal-in-disguise.pdf.

4. تم تقديم 16 معتقلًا لمحكمة الصلح في حيفا بتاريخ 10.05.2021 للنظر في طلب تمديد اعتقالهم على يد الشرطة (إ.أ (اعتقال أيام) 21-05-18967)، كما وتم اطلاق سراح 5 معتقلين اخرين على الاقل بشروط مقيدة دون الوصول الى المحكمة.

5. تقدّم مركز عدالة بشكاوى إلى وحدة ماحاش نيابة عن العديد من المصابين. تم رفض هذه الشكاوى بالكامل ولم تقدّم أية لائحة اتهام ضد أيّ من أفراد الشرطة. طالب مركز عدالة بمعاينة مواد التحقيق لفحص إمكانية الطعن بهذه القرارات، بناء عليه فإن جزءًا من المعلومات المشار اليها في هذا التقرير تم الحصول عليها من خلال معاينة التقارير الداخلية لأفراد الشرطة ومواد التحقيق الجزئيّة التي حصل عليها مركز عدالة.

6. انظر/ي عرب 48، «عدالة: الشرطة تقمع بوحشية احتجاجات الفلسطينيين في القدس وحيفا والناصرة» (10.05.2021).

7. انظر/ي ايناس مريح وزكريا حسن (عرب 48) «اطلاق سراح معتقلي مظاهرة حيفا وتمديد اعتقال متظاهرين بالناصرة»، (10.05.2021).

خلال فض المظاهرة، قامت وحدات الشرطة بإلقاء ما لا يقل عن 42 قنبلة صوتيّة باتجاه المتظاهرين، والتي تم قذفها بشكل عشوائي ومكثّف خلال برهة قصيرة من الزمن. تُظهر الشهادات أنَ القسم الأكبر من القنابل استهدف أجساد المتظاهرين مباشرةً،[8] مما يدل على وجود سياسة مسبقة لقمعهم والحاق الأذى بهم. فعلى سبيل المثال، في حين وقفت (ع.م)[9] - إحدى الشابات المتظاهرات- بشكل منفرد على الرصيف بعد تفريق المظاهرة، بعيدة عن أفراد الشرطة قرابة المائة متر، لتصوير الاعتداءات، تم قذف قنبلة صوتية باتجاهها والتي اصابتها إصابة مباشرة. على الرغم من النزيف الشديد من ركبتها وعدم مقدرتها على التحرّك، منعت الشرطة سيارة الإسعاف من الوصول إليها. وفقط بعد ما يقارب نصف ساعة من الإصابة تم نقلها إلى المشفى، حيث مكثت عدة أيام متواصلة، وخضعت خلالها لعمليّة جراحيّة في رجلها، خلّفت ندوبًا دائمة على جسدها.

في أعقاب الاعتداء تقدّم مركز عدالة بشكوى لوحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش)، مطالبًا بفتح تحقيق في ملابسات الحادثة ومحاكمة المسؤولين. بغياب تحقيق جدّي أو حتى استجواب لأفراد الشرطة المشتبهين، فقد أغلقت (ماحش) الملف بعد تسعة أشهر من الإصابة – علمًا أنّ تقارير الشرطة تكشف عن أسماء الأفراد الذين قاموا بإلقاء القنابل الصوتية أثناء المظاهرة وبعدها.[10] متابعةً للملف، تمّ تقديم استئناف على قرار الاغلاق بتاريخ 31.7.2022، والذي لم يتم إصدار قرار بشأنه بعد.

استخدام الرصاص الاسفنجي – يافا مثالاً

في عددٍ من المدن والقرى الفلسطينيّة، تم رصد استخدام واسع النطاق للرصاص الاسفنجيّ، وهي أعيرة ناريّة مغلّفة بمادة الاسفنج تُعتبر شديدة الخطورة. في فترة الهبّة بات استخدام هذا النوع من الرصاص مشهدًا اعتياديًا أثناء تفريق المظاهرات وبعدها. هذا الاستخدام، تم بشكل تعسّفي ومُفرط ومن مسافات قصيرة جدًا، وأسفر عن إصابات بالغة، وفي حالات عديدة، أدى إلى تشوّهات دائمة في أجساد المصابين، وقد كانت يافا أحد الأمثلة البارزة على ذلك.

بتاريخ 10.05.2021، قامت الشرطة والوحدات الخاصة بقمع مظاهرة انطلقت من شارع الحلوة «بيفيت» في مدينة يافا، وإطلاق الرصاص المطاطي والرصاص الاسفنجي باتجاه المتظاهرين والمارة. يُذكر أنّ التقارير الداخلية لأفراد الشرطة تُظهر أنّ قمع المظاهرات تم بقرارات مُسبقة من قيادات الشرطة في جميع الألوية. كما ويؤكّد تقرير أحد رجال الشرطة وجود تعليمات وتوجيهات واضحة للشرطة لقمع المظاهرة قبل أن تبدأ، وقد شملت هذه التعليمات تحريضًا مباشرًا على المشاركين بها والقائمين عليها، حيث أشير في التعليمات الموجهة لأفراد الشرطة إلى أنّ «المحليين والمتظاهرين ذهبوا إلى الكراجات وأماكن أخرى وقاموا بجمع براغي، 'عزقات' ومسامير وأمور أخرى، وأنهم عاقدين النيّة على إلقاء أجهزة متفجّرة على أفراد الشرطة، والخروج للانتقام ولضربهم واصابتهم».[11]

كما تظهر التقارير التي حصلنا عليها بصدد 16 شرطيًا تواجدوا في يافا في العاشر والحادي عشر من أيار 2021، فقد تم إطلاق الرصاص الاسفنجي بشكل واسع النطاق باتجاه المتظاهرين والمارة في المدينة. فخلال مدة يومين فقط، أُطلق ما يزيد عن 115 رصاصة إسفنجية من قبل 16 من أفراد الشرطة، 57 رصاصة منها أطلقها ستة أفراد شرطة في يوم 11.05.2021 فقط. تجدر الإشارة، أن هذا التقدير هو جزئي فقط، وهو لا يعكس الصورة الحقيقيّة للأحداث، إذ تواجدت أعداد كبيرة من أفراد الشرطة دون الإشارة إليها في التقارير المتوفّرة، كما وأنّ جزءًا من أفراد الشرطة لم يفصّلوا عدد الطلقات التي استخدموها خلال قمعهم للمظاهرات.

8. انظر/ي ملاحظة 5 على هامش هذا التقرير.

9. من باب الحفاظ على الخصوصية لن يتم استخدام الأسماء الشخصية للمشتكين.

10. انظر/ي ملاحظة 5 على هامش هذا التقرير.

11. انظر/ي ملاحظة 5 على هامش هذا التقرير.

أسفرت حالات إطلاق النار بشكل عشوائي على المتظاهرين والمارّة عن إصابات عديدة، إحداها للقاصر (ت.أ) البالغ من العمر 17 عامًا، حيث تعرّض لإصابة مباشرة برصاصة اسفنجيّة في وجهه حين تواجد في أحد الشوارع المركزيّة في يافا. في أعقاب الإصابة البالغة، تم نقل القاصر بشكل طارئ إلى مستشفى «وولفسون» لتلقي علاج طبّي مكثّف، والخضوع للعديد من العمليّات الجراحيّة على إثر التورّمات والكسور التي عانى منها في منطقة الوجه.

إصابة أخرى كانت للقاصر (ي.م) والذي يبلغ من العمر 12 عامًا، وكان قد خرج برفقة أصدقائه إلى الحي لاقتناء بعض الحلوى بعد الانتهاء من إفطار رمضان ذلك المساء، فوجد بطريقه قوات كبيرة من الشرطة تطلق قنابل صوتيّة ورصاص اسفنجي بشكل عشوائيّ في الشارع. لتفادي الإصابة، ركض القاصر نحو شارع جانبيّ باحثًا عن ملجأ يحتمي به، وإذ بشرطيّ يطلق النار عليه مباشرة ويصيبه في ظهره برصاصة اسفنجيّة عن بُعد أمتار قليلة فقط، ومن ثمّ يتركه مُلقًا على الأرض نازفًا. بعد مرور دقائق عدّة ، عثر عليه أحد أصدقائه وقدم له وبعض المارة المساعدة، حيث تم نقله على الفور الى مشفى «وولفسون» لتلقي العلاج. مكث (ي.م) ما يزيد عن الأسبوع في المشفى في وحدة العناية المكثّفة، حيث تبيّن أنّه يعاني من إصابات داخلية عدة، منها إصابات في الرئة والكلية والكبد.

قاصر آخر (أ.ع) والذي يبلغ هو أيضًا 12 عامًا فقط، كان في طريقه إلى منزل صديقه حين أصابته رصاصة إسفنجيّة في قدمه وأهوته أرضًا. هنا أيضًا، لم يُسمح لسيارة الإسعاف بالوصول إليه، إلى أن تمّ نقله بسيارة خاصّة إلى قسم الطوارئ في مستشفى «وولفسون»، حيث تبيّن أنه يعاني من جروح عميقة في الرجل وكسور في اليد، مما تطلّب إخضاعه لفحوصات عديدة وعلاجات طبيّة مكثّفة ولعدّة عمليات جراحيّة، والتي أبقت ندوبًا دائمة في جسده.

يُذكر أنّ هذه الإصابات الثلاث كانت، جميعها، في اليوم الأول فقط للمظاهرات، ضمن تصعيد خطير استمر لأيام عدّة، تم خلاله إطلاق النار داخل أحياء سكنيّة مكتظّة تجاه المتظاهرين والمارة على السواء ومن مسافات قصيرة جدًا وبشكل اعتباطي. فبتاريخ 11.05.2021، أُصيب (م.خ) برصاصة اسفنجية عند خروجه من عمارة سكنه في شارع الحلوة «بيفيت» وهو برفقة ابنه الذي يبلغ عشر سنوات. وبتاريخ 13.05.2021 تم إطلاق الرصاص المطاطيّ على (أ.م) حين كان يقف في شرفة منزله ليوثّق اعتداءات الشرطة وعدوانها على المتظاهرين والمواطنين في حيّ العجمي، حينها تعرّض لإصابة مباشرة برأسه بالرصاص، عقبها القاء قنبلة صوتيّة نحوه مما أدّى إلى إصابته بكسور بالغة في وجهه وأنفه، نقل على إثرها إلى المشفى لتلقّي العلاج. على إثر هذه الاعتداءات الوحشيّة، تم تقديم شكاوى لقسم (ماحاش)، من بينها شكاوى قدّمها مركز عدالة، وثّق من خلالها شهادات مفصّلة لأربعة مصابين. تم اغلاق هذه الشكاوى في شهر نيسان 2022 بادعاء «عدم ملاءمة المسار الجنائي لحيثيات الحدث»، وبالتالي تم إعفاء جميع أفراد الشرطة من المسؤوليّة حيال استهداف الضحايا. يُشار إلى أنّ مركز عدالة، وبعد معاينة مواد التحقيق الجزئية التي اتيح له الاطلاع عليها، قدّم للنيابة العامة استئنافًا على اغلاق الملفات، والذي لم يتم الرد عليه حتى كتابة هذا التقرير.

الرصاص الحي - الشهيد محمد كيوان

تصعيد الشرطة الخطير أخذ منحًى إضافيا حين تم استخدام الرصاص الحي ضد الفلسطينيين، فكان استشهاد الشاب محمد كيوان من مدينة أم الفحم النتيجة المباشرة لذلك. في ليلة 12.05.2021، أطلق عناصر الشرطة الإسرائيلية الرصاص الحي على سيارة استقلها برفقة أصدقائه داخل بلدته أم الفحم، وذلك باستهداف مباشر وتعسّفي لهم بغياب أي دافع لإطلاق النار. أصيب محمد كيوان برصاصة اخترقت رأسه، أرقدته في المستشفى لمدة ثمانية أيام إلى أن استشهد بتاريخ 19.05.2021، بعدما فشلت جميع الجهود لإنقاذ حياته.

يُذكر أن أفراد الشرطة الذين ارتكبوا جريمة قتل الشهيد محمد كيوان ارتدوا الزي المدني ولم يُعرّفوا عن أنفسهم كأفراد شرطة، وقاموا أولًا، وفقا للشهادات من مكان الحادث، بإلقاء قنبلة باتجاه السيارة التي استقلها الشهيد كيوان برفقة أصدقائه، ومن ثم أطلقوا النار باتجاههم.

يُذكر أنه في تاريخ 15.09.2021، أبلغت وزارة القضاء الإسرائيليّة عائلة الشهيد بقرارها إغلاق ملف التحقيق ضد الشرطي الذي قتل ابنهم، بادعاء «عدم توفّر الأدلة».[12]

الاعتقالات

برزت خلال الهبّة حملات اعتقال مسعورة في كافة المدن والقرى الفلسطينيّة، منها اعتقالات نُفّذت في الشوارع العامّة أو خلال المظاهرات والمسيرات، وشملت اقتحام البيوت والاعتداء على القاطنين فيها واعتقالهم بشكلٍ تعسفيّ. قام مركز عدالة بجمع توثيقات وشهادات من معتقلين عدّة حول ظروف اعتقالهم، وتم تقديم شكاوى بهذا الخصوص.

احدى هذه الشهادات ل(ب.م) من سكان أم الفحم، يورد فيها أنّ أفرادًا من الشرطة ممن تواجدوا على مدخل مدينة أم الفحم بتاريخ 12.05.2021 قاموا بإيقاف سيارته في ساعات الليل المتأخرة عندما كان في طريق عودته إلى البيت. بعد الاستيضاح من هويّته، باشر أفراد الشرطة، بمن فيهم أفراد من وحدة المستعربين، بتفتيش سيارته بشكل فظّ وكيل الشتائم والاعتداء عليه بالهراوات والأسلحة. حين حاول الشاب الهروب من المكان مذعورًا، طارده أفراد الشرطة، أطلقوا الرصاص والقنابل الصوتية نحوه إلى أن ألقوا القبض عليه، واقتادوه الى محطة الشرطة للتحقيق معه وسط الضرب والتنكيل. واصل عناصر الشرطة الاعتداء على الشاب بالضرب المبرح في داخل محطّة الشرطة، مما أدّى إلى إصابته بكسور في أضلاعه، إضافة إلى إصابات عديدة أخرى في أنحاء جسده. وفقًا لشهادة الشاب فقد أصيب داخل محطة الشرطة بضيق شديد في التنفّس، ومع ذلك فقد أُحيل لتلقي العلاج الطبي فقط بعد إطلاق سراحه. يُذكر أنّ مركز عدالة تقدّم بشكوى إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش)، والتي قامت بدورها بإغلاق ملف التحقيق دون اجراء أي تحقيق جدي بملابسات الحدث.

مثال آخر للاعتقالات التعسفيّة كان في قرية طوبا زنغريا. بتاريخ 13.05.2021، خرج (م.ع) ليتفقد بوابة منزله بعد سماعه لدوي قنابل كثيف بالقرب منه، وما أن وصل إلى المدخل، بدء أفراد من الشرطة بملاحقته إلى داخل منزله، لينهالوا عليه بالضرب أمام عائلته وأطفاله. قامت قوات الشرطة بسحبه إلى الخارج ونقله إلى ساحة المجلس المحلّي، حيث تُركَ مكبَّل اليدين والرجلين لساعات طويلة بشكل مهين وتعسّفي، قبل أن يُنقل إلى محطّة الشرطة. هناك وفقط بعد مضي ساعات عديدة تم إعلامه أنّه معتقل واقتياده الى التحقيق. من بعدها تم إطلاق سراحه دون شروط، وكما في باقي الحالات، فإنَّ الشكوى التي تم تقديمها الى «ماحاش» أغلقت بذريعة عدم ملاءمة الحادثة للإجراءات الجنائية.

حالة آخرى للاعتداءات التعسفيّة، كانت في حيفا بتاريخ 13.05.2021، حيث تم توثيق اقتحام قوات كبيرة من الشرطة لمنزل الشيخ عوض محاميد والاعتداء عليه وعلى أبنائه بوحشية بالأيادي والهراوات، إضافة إلى رشّهم بالغاز الحارق داخل المنزل دون الاكتراث لوجود الاطفال بحوارهم، ولا للأضرار الصحيّة الملازمة لهذه المادة السامة. نتيجة للعنف المبرح، أُصيب أفراد من العائلة بجروح بالغة في الرأس والجسد، وعلى الرغم من ذلك، تم اقتيادهم إلى الاعتقال، ليتم الافراج عنهم لاحقًا.[13]

يُذكر في هذا السياق أنّ العديد من الاعتقالات في البلدات العربية تمت على يد وحدات المستعربين (وهي عبارة عن وحدات شرطية بزي مدني) والتي قامت بتنفيذ اعتقالات من المظاهرات ومن داخل الأحياء السكنية بما أشبه بالاختطاف وليس الاعتقال. فمثلًا، بحسب شهادات وصلت إلى مركز عدالة من أم الفحم، قامت وحدات من المستعربين باختطاف قاصرين من البلدة بعد أن غطت أعينهم وضربتهم بشكل مبرح، قبل نقلهم إلى محطات الشرطة وهم على هذه الحالة. إضافةً، فقد تم إخفاء تفاصيل مكان احتجازهم لساعات بعد الحدث. كذلك الأمر في الناصرة، وبحسب

12. انظر/ي مركز مساواة، «ماحاش تقرر اغلاق ملف التحقيق بقتل محمد كيوان محاميد» (15.09.2022). https://www.mossawa.org/?mod=articles&ID=1117.

13. انظر/ي الجزيرة، «اعتداء وحشي وصراخ.. لحظة اعتقال الشرطة الإسرائيلية لفلسطينيين من منزلهم في حيفا (فيديو)» (13.05.2021).

شهادة أحد المعتقلين، فان مستعربين قاموا بالاعتداء عليه واعتقاله، فيقول في شهادته: «هربتُ من القنابل الصوتيّة والرصاص المطاطيّ، ودخلت اختبئ خلف بوابة حديدية، رأيت شاباً يقترب نحوي يرتدي سترة بيضاء، اعتقدت انه بحاجة للاختباء أيضا. فتحت له الباب فهجم عليّ وضرب رأسي في الباب فسقطتُ أرضاً، وأصبت برأسي وبدأ الدم يسيل منه. عندها عرفت أنه مستعرب، وبعدها انضم اليه 4 أفراد شرطة اخرين وانهالوا عليّ بدورهم بالضرب المبرح بينما أنا ملقىً على الأرض ويديّ فوق رأسي». معتقل آخر في الناصرة يروي أنّه مرّ بجانب ملثّمين وهم يضربون طفلًا بوحشية، وحين وقف كي يساعده قاموا بالاعتداء عليه واقتياده إلى الاعتقال وعندها فقط أدرك أنهم من المستعربين.

كفركنا – الاعتقال الذي تحوّل إلى اجتياح

بتاريخ 14.05.2021، دخلت قوات كبيرة من الوحدات الخاصة إلى كفركنا وحاصرت منزل الشيخ كمال خطيب بهدف اعتقاله. كان دخول الوحدات الخاصة أشبه بالاجتياحات العسكريّة، فقد احتلّ القناصة سطوح المنازل، وتوزّعت وحدات الشرطة والجيش في الأزقّة والشوارع المحاذية لبيت الشيخ خطيب. الاعتقال، كما تبيّن لاحقًا، نبع من قرار حكوميّ وبناءً على توصيات الشاباك، والذي اتهم الشيخ خطيب بالتحريض، اتهام الذي تمخّض لاحقًا إلى لائحة اتهام هشة.[14] الاعتقال الاستفزازي للشيخ خطيب أدى إلى اندلاع مواجهات عنيفة استهدفت خلاله الشرطة والوحدات الخاصة المواطنين بكميات هائلة من الرصاص الحي، الرصاص الاسفنجي ووسائل القمع الأخرى، والتي أُطلقت بشكل عشوائي ومكثّف في كل أنحاء القرية، وأدت إلى عشرات الإصابات المتفاوتة، بعضها ترافق الضحايا حتى يومنا هذا. على أثر هذا الاعتداء، تم تقديم شكوى لقسم ماحاش، وبالرغم من الشهادات العديدة التي تؤكّد ارتكاب أفراد الشرطة جرائم جنائيّة بإطلاقهم الرصاص الحيّ والمطاطيّ وقنابل الصوت والغاز، إلّا أنّ ماحاش قرّر إغلاق الملف دون القيام بتحقيق جدّي.[15]

وفقاً للتقارير الداخلية الجزئية للشرطة والتي حصل عليها مركز عدالة بعد طلب معاينة مواد التحقيق بملف ماحاش،[16] والتي تخلّلت 65 تقرير عمل من أفراد الشرطة، فقد تم استخدام 358 قنبلة غاز على الأقل، والتي تراوحت ما بين قنابل غاز عادية أو ما يسمى بالقنابل المتفرّعة، حيث شملت ما يزيد عن 110 قنبلة غاز عادية، 58 قنبلة متفرّعة لخمسة أجزاء، و190 قنبلة متفرّعة إلى ثلاثة أجزاء، إضافة إلى ما لا يقل عن 116 قنبلة صوت، و340 رصاصة إسفنجية، وما لا يقل عن 61 رصاصة حيّة. بالاضافة الى استخدام المياه العادمة ضد المواطنين. يُشار إلى أنّ هذه الأرقام منقوصة؛ فبحسب التقارير، هناك أفراد شرطة إضافيين تواجدوا في المكان وشاركوا بقمع المواطنين، إلّا أنّ قسم ماحاش كشف عن تقارير جزئيّة فقط.

يتبيّن من التمعّن بتقارير بعض أفراد الشرطة مدى شراسة الاعتداءات والإفراط في استخدام القوة. فعلى سبيل المثال، يبيّن التقرير الداخلي لأحد رجال الشرطة استخدامه لـ 24 قنبلة صوتية، و130 قنبلة غاز (ما بين قنابل غاز عاديّة أو متفرّعة)، و58 رصاصة اسفنجية. بينما يُظهر تقرير لشرطيّ آخر، بأنه أطلق لوحده 35 قنبلة غاز يشمل قنابل متفرّعة لثلاث قنابل، و8 قنابل صوتيّة و30 رصاصة إسفنجيّة، بالإضافة الى استخدامه للرصاص الحي. في شهادة أخرى، يظهر أن أحد أفراد الشرطة قام باستخدام 50 قنبلة غاز متفرّعة لثلاث قنابل. إنّ هذه الكميات الضخمة، والتي استُخدمت خلال وقت قصير، تشير بشكل واضح أنّ استخدام هذه الأدوات كان مفرطًا وعشوائيًا واعتباطيًا، ممّا يستدعي التحقيق بارتكاب جرائم من قبل أفراد الشرطة.

14. انظر/ي مركز عدالة، «تقديم لائحة اتهام ضد الشيخ كمال خطيب» (27.05.2021) https://www.adalah.org/ar/content/view/10337.

15. انظر/ي مركز عدالة، «قسم التحقيقات مع الشرطة «ماحاش» يغلق ملف اعتداء قوات الشرطة وحرس الحدود على المواطنين في كفركنا أثناء هبة أيار» (15.11.2021). https://www.adalah.org/ar/content/view/10465.

16. اعتمادًا على 56 تقرير عمل. على الرغم من أنه وبحسب التقارير الاعلامية فقد تواجد في المكان «مئات» من رجال شرطة. يُشار إلى أنّ هذه الأرقام لا تشمل تقارير عمل أفراد الوحدة الخاصة التي قامت بتنفيذ الاعتقال.

وفقًا للتقارير، يشير أحد أفراد الشرطة إلى أنه قام باستخدام الرصاص الإسفنجي حين لم ينجح باستعمال الغاز بسبب اتجاه الرياح آنذاك، وأنّه حين انتهى مخزون الرصاص الاسفنجي وقنابل الصوت، قام باستخدام بندقيته (M16) وأطلق النار باتجاه المواطنين، وذلك في خرق وتجاهل واضح حتى لتعليمات الشرطة ذاتها.

يُشار أنّ إطلاق الرصاص كان داخل أحياء سكنيّة مكتظة، وأسفر عن عشرات الإصابات والتي وصل عددها بحسب شهادات من مراكز طبيّة إلى أكثر من 100 إصابة، منها حوالي 30 إصابة برصاص حي أو اسفنجي. في العديد من الأحيان وقعت الإصابات بالرصاص في الأجزاء العلويّة من الجسد، ممّا أدّى إلى إصابات صعبة وخطيرة للضحايا، ومنها إصابات في الكتف، والبطن، والوجه والتي استوجبت الخضوع لعمليّات جراحيّة وعلاجات طبيّة ومتابعة علاجيّة طويلة. يشار الى أنّ جزءًا من المصابين أصيبوا أثناء تواجدهم داخل بيوتهم أو على أسطحها، على بعد مئات الأمتار من أماكن تواجد قوات الشرطة.[17]

تُشير الشهادات التي تم جمعها من قبل مركز عدالة في هذا الصدد، إلى إصابة المواطن (م.خ) من سكان كفركنا، والذي تواجد في منزل أحد جيرانه حين تفاجأ برصاصة استهدفته واخترقت كتفه الأيسر وأسقطته على الأرض. مكث (م.خ) في المشفى لمدة خمسة أيام متواصلة، خضع خلالها لعمليّة جراحية، ولكن تعذّر على الطاقم الطبي إخراج الرصاصة من جسده لاستقرارها بموضع حساس. على إثر الإصابة، يعاني (م.خ) حتى يومنا هذا من إعاقة حركية.

مثال آخر لاستهداف المواطنين في المنازل هو للقاصر (م.ز) البالغ من العمر 15 عامًا، والذي تواجد أثناء المواجهات على سطح بيته برفقة أبناء عائلته، على بعد يتعدّى ال 100 متر من الشرطة. في غضون لحظات قليلة، تفاجأ والده لمرأى ابنه وهو ملقىً على الأرض وينزف بشدّة من فمه، إلى أن أغمي عليه. عند اتصال العائلة بسيارة الإسعاف أبلِغوا أنّ هناك تعليمات التي تمنع طواقم الإسعاف من الوصول الى المكان، لذلك تم نقله بسيارة خاصة إلى المشفى، حيث اتضح أنّ القاصر تعرّض لاستهداف برصاصة اسفنجيّة أصابت وجهه وأدت لعدة كسور في الفك السفلي اضطرته لإجراء عملية جراحية. بعد العملية، ولفترة طويلة، لم يستطع القاصر تحريك فكه، وهو يعاني حتى اليوم من صعوبة في الكلام نتيجة للإصابة. يُذكر أنّ جميع الشكاوى التي تم تقديمها إلى وحدة ماحاش، والتي تطرقت للحالات أعلاه ولحالات أخرى، تم اغلاقها ولم يتم تقديم أي شرطي للمحاكمة على هذه الانتهاكات والاصابات الخطيرة.

إضافة إلى الاعتداءات الوحشيّة أعلاه، طالت الانتهاكات أيضًا رئيس مجلس كفركنّا في حينه، د. يوسف عواودة، الذي تم توجيه السلاح نحو رأسه وتهديده من قبل شرطي ملثّم حين طالب الشرطة بالخروج من البلدة. الشكوى التي قُدّمت لوحدة ماحش بهذا الشأن أُغلقت، ولكن بعد تقديم اعتراض على قرار الاغلاق بحق د. عواودة، تم فتح الملف من جديد، ومن ثم اغلاقه مجددا بتاريخ 22.01.2023.

التعذيب في معتقل المسكوبية في الناصرة

كانت محطة الشرطة في الناصرة، «المسكوبية»، شاهدًا على الاعتقالات التعسفيّة واستخدام العنف المفرط إلى درجة التعذيب. قام مركز عدالة بجمع شهادات لمعتقلين اقتيدوا الى مركز الشرطة في الفترة ما بين التاسع والرابع عشر من أيار 2021 والتي تفصّل حيثيات الاعتداءات فيما أطلقوا عليها «غرف التعذيب». تظهر هذه الشهادات اقتراف جرائم جنائيّة قاسية ارتكبها أفراد الشرطة والمسؤولون في المسكوبية؛ وقد شملت الاعتداءات بالعنف الوحشي الجسدي والكلامي والنفسي تجاه المعتقلين، إضافة الى منعهم من الالتقاء بالمحامين وانتهاك حقوق معتقلين قاصرين. تشير الشهادات إلى أن بعض المعتقلين وصلوا إلى محطة الشرطة وهم يعانون من إصابات جسديّة دامية، بينما تمّ الاعتداء على آخرين داخل محطة الشرطة.

17. لمعاينة الشكوى إلى «ماحاش» باللغة العبريّة انظر/ي: https://www.adalah.org/uploads/uploads/Mahash.14.7.pdf.

يروي أحد معتقلي المسكوبيّة في شهادته ما يلي: «قام أفراد الشرطة بجرّي وضربي طوال الطريق المؤدي من ساحة العين إلى محطة شرطة المسكوبية، وأمروني بخفض الرأس وبالنظر الى الأسفل، على الرغم من عدم معارضتي للاعتقال. في الطريق صادفنا شرطي، والذي كان ضابطًا كما يبدو، وحين رآني ضحك بصوت عالٍ وقال لهم: 'اعتقلتم هذا فقط؟ لا يكفي، أريد المزيد '».

عن تجربته في المعتقل يتحدث الشاب (ع.م): «على باب الغرفة بدأ أفراد الشرطة بشتمي، وأحدهم قام بصفعي على وجهي. في الغرفة كان هناك عدد كبير من المعتقلين. رأيتُ مشاهد مرعبة، كأنها غرفة أسرى حرب. أُجبر المعتقلون على الجلوس أرضًا - أرجلهم تحت أجسادهم ورأسهم موجّه نحو الأسفل. شرطي ملثّم تجوّل في الغرفة مع أداة بيده، لم أفهم ما هي، وكل من رفع رأسه تلقى ضربات وحشيّة. في الغرفة طأطأت رأسي للأسفل وتكتّفت، وبالرغم من ذلك وجّه لي الشرطي ضربات قاسية نحو رأسي».

في شهادة معتقل آخر في وصفه للمشهد في «غرفة التعذيب» يقول: «قام أفراد الشرطة بربطي بذات الأصفاد مع معتقلين آخرين، معتقل من الجهة اليمنى وآخر من الجهة اليسرى وأمرونا بالجلوس على ركبنا، وجوهنا نحو الجدران ورأسنا للأسفل، وقاموا بإدخال المزيد من المعتقلين، بعضهم قاصرين. بدأوا بضربنا ضربًا مبرحًا بأقدامهم وهراواتهم، شاهدت دماء أحد المعتقلين تسيل على الأرض إذ تعرّض لضربة على رأسه. صرخ أفراد الشرطة طوال الوقت ' رأسك للأسفل، ممنوع رفع رؤوسكم '».

يروي معتقل آخر في شهادته بأنه رأى «أحد المعتقلين مع كُسرٍ في أنفه، وجهه مليء بالدم، على الرغم من ذلك استمروا بضربه. أحد افراد الشرطة كان ملثمًا وحمل بيده بندقية قام بضرب المعتقلين بها». وفي شهادة أخرى عن وحشيّة الضرب، يؤكّد أحد المعقلين أنه رأى «شرطيًا يضرب معتقل بواسطة عصا المكنسة نحو يديه وقدميه حتى كُسرت المكنسة. كان يتعالى صوت ضحك أفراد الشرطة وسط الاعتداءات».

بحسب شهادات المعتقلين، فإنّ أرضية الغرفة اكتست بدماء المصابين، إلّا أنّ أفراد الشرطة قاموا بمسحها لإخفاء آثار الدم. في شهادة أخرى لأحد المعتقلين والذي يروي تفاصيل إصابته وتعذيبه: «أحسستُ بوجع حاد برأسي، ورأيت أنني أنزف بكميات كبيرة من الدم. عندما رأى أفراد الشرطة ذلك، سحبوني إلى الخارج، وأمروني بأن أنزل رأسي تحت صنبور مياه. اعترضت وقلت أنّ ذلك سيضاعف من حدة الألم، كما أنني بحاجة لعلاج طبي وليس لتشخيص شرطي. عندها قام أحد أفراد الشرطة بركلي ببطني ليسكتني. أمسكني من عنقي وأجبرني على وضع رأسي تحت المياه».

استمر التنكيل بالمعتقلين لساعات طويلة، وترافق بمحاولات مستمرّة لإذلالهم ولإهانتهم وترهيبهم. يروي أحد المعتقلين: «عندما سمعنا صوت الآذان من المسجد القريب [من محطة الشرطة]، ضحك أفراد الشرطة وقالوا: 'صلوا من أجل اخراجكم من هنا'». يقول اخر: «خلال اقتيادي للتحقيق رأيت شرطيا يقوم بضرب أحد المعتقلين، حينها تدخّل شرطي آخر وقام بركل المعتقل بقوة أكبر قائلًا وسط ضحك أفراد الشرطة: ' هكذا يضربون! '».

آثار الاعتداءات والضرب كانت واضحة على المعتقلين، حيث وصل عدد منهم إلى قاعة المحكمة مع كدمات في الرأس وتورّم وخدوش في الوجه وعلامات زرقاء في الجسد. تمّ توثيق العنف الجسدي والنفسي الذي تعرّض له المعتقلون في بعض محاضر جلسات المحاكم، كما وطالبت إحدى القاضيات بتحويل أحد الملفات إلى وحدة ماحاش، بعد أن شاهدت علامات العنف الظاهرة على أجساد المعتقلين.

يشار إلى أنّ الشرطة استغلت وضع المعتقلين الصحي من أجل إرغامهم على التوقيع والموافقة على افراج مشروط بحبس منزلي أو الإبعاد عن منطقة الناصرة أو بشروط مقيّدة أخرى، ذلك مقابل الحصول على حقّهم في العلاج الطبّي، كما وقامت بالمماطلة بإخراج المصابين إلى المشافي لتلقّي العلاج.

على الرغم من شدّة الوقائع وجِدّتها، والشهادات الصارخة للمعتقلين والمحامين، إلّا أنّ وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة أغلقت الملف، دون أي تحقيق جدّي ودون استدعاء أي مسؤول للتحقيق. كما وعملت تحت ذرائع إجرائية تقنيّة على إخفاء القسم الأكبر من مواد التحقيق من مركز عدالة، الذي طالب بمعاينة مواد التحقيق لتقديم استئناف على نتائجه.

الاعتداء على المحامين ومنعهم من لقاء المعتقلين

في حين تعرّض المعتقلون للتعذيب في الناصرة، مُنع المحامون من لقائهم، بل وتم الاعتداء عليهم، بانتهاك صارخ لحق المعتقلين الأساسيّ في الحصول على استشارة قانونيّة قبل الخضوع للتحقيق. ففي حالات كثيرة، أبعدت الشرطة المحامين عن مداخل مراكز الاعتقال لمنعهم حتى من معرفة عدد وأسماء المعتقلين، وفي أكثر من حالة، اعتدى أفراد الشرطة بالعنف الجسدي والكلامي على المحامين وطردوهم من مداخل محطات الشرطة. في إحدى الحالات تعرّض أحد المحامين في الناصرة للاعتداء أمام محطة المسكوبيّة، ومن ثمّ تم توقيفه لوقت قصير في محطة الشرطة.

في أم الفحم، كما في الناصرة، تم إغلاق مركز الشرطة اغلاقًا تامًا، فنُصبت حواجز أمام المركز لمنع الدخول إلى منطقة مركز الشرطة، وبالتزامن مع ذلك، امتنعت الشرطة بشكل تام من الرد على اتصالات المحامين، وذلك بهدف عدم الادلاء بأية معلومة عن ظروف اعتقالهم، ولمنع تقديم الاستشارة القانونيّة للموقوفين قبل التحقيق معهم.

انتهاك حقوق القاصرين

برز أثناء الهبّة المس بالحماية لحقوق القاصرين المكفولة بالقانون، ومن ضمن ذلك حقوقهم وفقًا لقانون الأحداث (الرعاية والإشراف)، 1960. ففي حالات عديدة، لم تقم الشرطة بإبلاغ الأهالي بشأن اعتقال ابنائهم، وفي بعض الأحيان، تواجد المعتقلون القاصرون وحدهم في التحقيق، وذلك بالرغم من تعليمات القانون الواضحة بشأن الحق بوجود أحد الوالدين داخل غرفة التحقيق. ذلك، إضافة إلى الاعتقالات الخاطفة في ساعات الليل المتأخرة، والتحقيق في ساعات الفجر، وهي من الأمور التي تتعارض مع بنود القانون. كما ويشار إلى أنّ عددًا كبيرًا من القاصرين الذين تمّ إطلاق سراحهم بشروط مقيّدة أُخضِعوا للاعتقال المنزلي خارج بلداتهم، وتم نزعهم من بيئتهم العائلية والاجتماعية ومن مؤسساتهم التعليمية. ومن اللافت ذكره، بهذا الشأن تفوّه أحد مدعي الشرطة خلال جلسة في محكمة الأحداث للنظر في تمديد اعتقال قاصر بقوله: «إنسوكم من قانون الأحداث، نحن في حالة طوارئ».

اعتقالات الشاباك

خلال فترة الهبّة، عمل جهاز الأمن العام «الشاباك» بشكل مكثّف بالتعاون مع الشرطة، وأعلن وبشكل واضح في بيان أصدره أنّه يرى بالهبّة أعمالَ «إرهاب»، ممّا استدعاه، بحسب ادعائه، إلى استخدام وتطبيق كافة أدواته الاستخباراتيّة لجمع المعلومات ولإحباط استباقي لأية «نيّة» لتنفيذ «عمليات» أو مواجهات، إضافة إلى اعتقال «المشتبهين» والتحقيق معهم.[18]

بذلك، فإنّ جزءًا كبيرًا من الاعتقالات على خلفية الهبة قام بها جهاز «الشاباك»، والذي حقق مع المعتقلين باستخدام وسائل ضغط وتعذيب قاسية، بالاضافة إلى اخضاع المعتقلين لظروف اعتقال غير انسانيّة، وانتهاك حقوقهم من ضمنها

18. انظر/ي اعلان جهاز الامن العام الشاباك في تاريخ 11.05.2021 https//:www.shabak.gov.il/publications/Pages/shomer.aspx.

منعهم من مقابلة محامي وعزلهم المطلق عن العالم الخارجي.[19] وبالتالي، تم أخذ اعترافات كاذبة من المتهمين وتلفيق اتهامات لهم.

مثال على انتزاع الاعترافات تحت التعذيب كان في مدينة يافا، حيث اعتُقل ثلاثة شبان بتهمة الاعتداء على جندي، وفور اعتقالهم تم نقلهم إلى مكان مجهول حيث باشر المحققون بتعذيبهم وتلفيق التهم لهم. على إثر الظروف القاهرة، والتعذيب المتواصل، اعترف الشبان بالتهم الموجّهة، وتم تقديم لائحة اتهام ضدهم. إلّا أنّه تم الكشف لاحقًا عن مقطع فيديو مصوّر يوثّق وصول الشبان إلى المكان الذي تم فيه الاعتداء المزعوم على الجندي بعد انتهاء الحادث، مما أدى إلى ابطال لائحة الاتهام الموجهة ضدهم والافراج عنهم.[20]

19. احدى الشهادات التي توثّق ذلك هي شهادة والدة المعتقل محمد أبو رومي من طمرة التي تقول أنّه «لا يكفي أنه في الخامس من حزيران/ يونيو قامت مجموعة مستعربين ترافقهم دورية للشرطة باعتقال ابني الذي تواجد في مطعم برفقة أصدقائه، لتخفيه عنا طيلة أسبوع، إذ لم نتمكن من معرفة مكانه، أو ما يمر به، إلى أن سمحوا للمحامي باللقاء به بعد أن حصلت أجهزة التحقيق على الإجابات التي تريدها منه، إذ أبلغني ابني في أول زيارة له بأن لو بقي في الزنزانة ليومين إضافيين لفقد عقله من شدة الضغوطات التي مارسوها عليه، وما يتعرض له الشبان من إهانات وإذلال في السجن».انظر/ي ايناس مريح (عرب 48)، « اعتقلوه في زنزانة وأبلغوه أن أمه ماتت؛ أبو رومي: أبناؤنا ضحايا الأمن والإهمال» (16.08.2021) https://short.arab48.com/short/wtrk.

20. انظر/ي الجرمق الاخباري، «انتزعوا منهم سابقًا اعترافات بالتعذيب...3 شبان من يافا ينجون من تهمة إسرائيلية بالدليل القاطع» (04.11.2021) https://aljarmaq.net/post/8042 .

الفصل الثاني
المراقبة والرقابة

عن تقييد مساحات التعبير والملاحقة السياسيّة

خلال فترة الهبّة عملت أجهزة الشرطة والشاباك على مراقبة وجمع معلومات عن تنظّم الفلسطينيين، وتم توجيه تعليمات داخليّة واضحة لأفراد الشرطة للتنبُّه للجو العام وإلى مظاهر «التحريض» في المساجد وفي وسائل التواصل الاجتماعي العربيّة والفضاء الالكتروني عمومًا.[21] كما وتم توجيه تعليمات للعمل على جمع مواد استخباراتيّة، خاصةً في منطقة القدس، والتي شملت جمع المعلومات عن تنظيم حافلات من مناطق الشمال والساحل إلى القدس، وتحديدا إلى المسجد الأقصى.[22] أخذت المراقبة مناحي إضافية عندما قامت المخابرات الاسرائيلية بتتبّع أمكنة التواجد من خلال الهواتف، وذلك لتحديد المصلين في المسجد الأقصى وإرسال رسائل إلى هواتفهم المحمولة تهدد بمحاسبتهم على المشاركة فيما اعتبرته أجهزة الرقابة أعمال عنف.[23]

الملاحقة الرقمية

شهد الفلسطينيون خلال الهبّة ازيادًا ملحوظًا في نمط ووتيرة الملاحقة الرقمية. فتم تقييد المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وفرض رقابة شديدة على الخطاب السياسي والرواية الفلسطينية،والتي تمثلت بحذف منشورات، الغاء حسابات، تقليل من إمكانية انتشار محتوى، إخفاء وسوم (هاشتاج)، وذلك بالأساس في منصتي فيسبوك وانستجرام. إضافة الى ذلك، قامت شركات أخرى، منها شركة جوجل، بفرض تقييدات من نوع آخر، فمثلًا تم تحديد قطاع غزة كمنطقة منخفضة الدقّة على خرائط جوجل، مما أعاق قدرة مجموعات حقوق الانسان على توثيق الهجمات وعمليات الهدم. كما وقد منعت بعض منصّات الدفع والتحويلات المالية، مثل خدمة Venmo، مستخدميها من التبرع للمنظمات الفلسطينية.[24] ازالة المحتوى الفلسطيني من منصات التواصل الاجتماعي تم بشكل تعسفي، وضمن اطار أوسع من الرقابة المتواصلة والممنهجة لإسكات الأصوات الفلسطينية والمناصِرة لها على منصات التواصل الاجتماعي، والتي وثقتها لسنوات مؤسسات المجتمع المدني، والتي تأثرت بشكل واضح من طلبات إزالة المحتوى التي قدمتها وحدة السايبر الإسرائيلية.

يُذكر أن وحدة السايبر، والتي تم انشاؤها في العام 2015 داخل النيابة العامة الإسرائيلية، تعمل في مستويين مختلفين ولكن مترابطين: فمن جهة، تقوم بتقديم لوائح اتهام ضد متهمين «بجرائم سايبر» أو متّهمين بتهم التحريض، والتي تم ارتكابها على شبكة الانترنت. ومن الجهة الاخرى، تقوم بما يسمى «التطبيق البديل للقانون»، كمسار مكمّل أو بديل للمسار القضائي، حيث تتوجّه وحدة السايبر إلى مواقع منصات التواصل الاجتماعي ومواقع بحث (فيسبوك،

21. انظر/ي تقرير مراقب الدولة «الشرطة وتنفيذ القانون في البلدات الختلطة أثناء أحداث حارس الأسوار وخلال الأوقات الاعتيادية (2022) 2022-Mixed-Cities-101.pdf (mevaker.gov.il)، في صفحة 86.

22. أعلاه، صفحة 84-85.

23. انظر/ي توجه عدالة حول رسائل التهديد للمصلين في الأقصى: https://www.adalah.org/ar/content/view/10551.

24. انظر/ي تقرير حملة – المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي بالموضوع:The Attacks on Palestinian Digital Rights.pdf (7amleh.org)i.

انستجرام، وتويتر، وتيك توك، وجوجل وغيرهم) وتطالبهم بإزالة مضامين أو تحديدها، وبحظر حسابات مستخدمين أو إزالتها، وذلك دون إعلام المستخدم ودون توفير إمكانية الاعتراض وتحدّي القرار قبل اتخاذه، ودون أية شفافية أو وضوح في طريقة تقديم الطلبات لحجب الحسابات الفلسطينية.[25] كما يظهر من المعطيات المنشورة من قبل الوحدة ذاتها، فإن الغالبية العظمى من الطلبات يتم قبولها، وبالتالي يتم حذف المنشورات أو حظر الحسابات.

منذ تأسيس الوحدة وحتى اليوم تم تقديم عشرات آلاف الطلبات لحذف منشورات وتقييد حسابات، حيث أنّ الأغلبية الساحقة للطلبات التي تُقدّم تتعلق بمنشورات يتم اتهام كاتبها بالتحريض، أو دعم «الإرهاب» أو التماثل مع «منظمة ارهابيّة» (86% من الطلبات في سنة 2021).[26] يشار الى أنّ كل طلب يتم تقديمه لإزالة محتوى لا يقتصر على طلبٍ لحذف منشور واحد، إنما قد يشمل عشرات أو مئات المنشورات.[27] نتيجة لهذه الطلبات، ولتعاون مواقع التواصل الاجتماعي معها، يعاني الفلسطينيون في السنوات الأخيرة من ازدياد ملحوظ بالمضامين المحظورة والحسابات المغلقة.

وفقًا لتقرير النيابة العامّة لعام 2021،[28] كان هناك ارتفاعًا ملحوظًا بعدد الطلبات التي قدّمتها النيابة العامة لوسائل التواصل الاجتماعي لإزالة مضامين في عام 2021 (5990 طلبًا)[29] مقارنة بالعام الذي سبقه (4558 طلبًا) في حين أنّ 82% من التوجهات أدّت إلى حذف المضامين. خلال الهبّة فقط، قدّمت النيابة 2177 طلبًا لإزالة مضامين. هذه الطلبات هي نتاج عمل مشترك مع الجهات الأمنية المختلفة التي قامت بإرسال مضامين موجودة على مواقع التواصل لوحدة السايبر، وبالتالي لتقديم طلبات بحذفها.

قامت منظمات مجتمع مدني وجهات فلسطينية رسمية،[30] بالتوجه لشركة ميتا (مالكة منصتي فيسبوك وانستغرام) حول تأثير سياسات تقييد المحتوى على الفلسطينيين والتي كانت بارزة خلال تلك الفترة بشكل كبير،[31] وتمثّلت مثلًا بالإبلاغ عن حظر الوسم «الأقصى» لمدة يوم كامل بتاريخ 11.5.2021، اضافة الى حظر حسابات نشطاء وصحفيين فلسطينيين عديدين على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وإلى فرض عقوبات على حسابات عدة والتي أثّرت على إمكانية البحث أو ظهور المحتوى، وكذلك تحديد وتقليل ظهور المحتوى المعاد مشاركته بشكل متكرر.[32]

في أيلول/سبتمبر 2022 أصدرت شبكة «أعمال من أجل مسؤولية مجتمعية» العالمية (BSR) بطلب من شركة ميتا تقريرًا حول العناية الواجبة ذات الصلة بحقوق الانسان (human rights due diligence of Meta's impacts in Israel and Palestine in May 2021). تناول التقرير تأثير سياسات وممارسات ميتا في إسرائيل وفلسطين في أيار

25. قدّم مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن التماسًا يطعن بوجود صلاحيّة للنيابة العامة للتوجّه لمنصات التواصل الاجتماعي لإزالة وتحديد مضامين مستخدمين دون أي اجراء قانوني منصف وفي مس صارخ لحقهم في حرية التعبير. المحكمة رفضت الالتماس وقررت انه بالإمكان الاستمرار بالعمل حتى دون وجود قانون مخوّل، وبذلك أعطت الضوء الأخضر للنيابة العامة بالشراكة مع شركات ربحيّة بفرض رقابة وتقييدات على المحتوى والمس بحقوق أساسية دون توفير أي حماية للمستخدمين. انظر/ي مركز عدالة: المحكمة العليا تعطي الضوء الأخضر لوحدة السايبر الاسرائيليّة لفرض رقابة، بالتعاون مع شركات وسائل التواصل الاجتماعيّ، على محتوى المستخدمين (12.04.2021)https://www.adalah.org/ar/content/view/10397.

26. انظر/ي التلخيص السنوي للنيابة العامة (2022) https://www.gov.il/he/departments/news/report2021، في صفحة 77.

27. انظر/ي تقرير وحدة السايبر لعام 2016 (03.02.2017) https://www.gov.il/he/departments/news/03-02-17)، في صفحة 5.

28. انظر/ي ملاحظة 28 على هامش هذا التقرير.

29. من بينها 4955 فيسبوك، 1349 تويتر، 1126 تيكتوك، 450 انستجرام، 222 جوجل، 98 تلجرام، 87 من مواقع أخرى.

30. فمثلًا عقدت مقابلة بين رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، مع رئيس الشؤون العالمية والاتصالات في فيسبوك. انظر/ي حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي (7amleh.org)

31. يشار إلى أنّ فيسبوك كانت قد عرّفت القدس بتاريخ 23.4.2021 على أنّها «موقع مؤقت عالي المخاطر»، تعريف الذي يتم على اثره تطبيق سياسات اكثر صرامة بما يتعلق بالمحتوى. كما أنه في تاريخ 13.5.2021 تم الإعلان عن كل المناطق في إسرائيل، القدس، الضفة الغربية وقطاع غزة كمواقع عالية المخاطر.

32. انظر/ي الرسالة التي تم ارسالها بتاريخ 11.5.2021 لفيسبوك وتويتر بموضوع حذف وتقييد المحتوى الفلسطيني «الشيخ جراح: فيسبوك وتويتر تسكتان المتظاهرين، وتحذفان الأدلة» https://www.accessnow.org/press-release/الشيخ-جراح-فيسبوك-وتويتر-تسكتان-المتظ/ (اخر تحديث 26.01.2023).

2021.[33] أكد التقرير صحة الادعاءات الفلسطينية بما يتعلق بتقييد المحتوى الفلسطيني، ووجد أن الفلسطينيين قد تعرضوا «لتطبيق مفرط» للإجراءات العقابية التي تتبعها «ميتا» والتي تمثلت بحذف وتقييد منشورات الفلسطينيين دون أسباب (وبشكل أكبر بكثير ممّا كان لدى المتحدثين بالعبرية)، الأمر الذي أثّر سلبًا على نشر المحتوى الفلسطيني على نطاق واسع.[34] وبحسب التقرير، فان الإجراءات التي اتخذتها ميتا «كان لها تأثير سلبي على حقوق الانسان [..] بالنسبة للمستخدمين الفلسطينيين من حيث حرية التعبير وحرية التجمهر والمشاركة السياسية وعدم التمييز، مما يعني بالتالي التأثير السلبي على قدرة الفلسطينيين على مشاركة المعلومات والرؤى حول تجاربهم عند حدوثها».

33. التقرير صدر بناء على طلب ميتا من BSR لفحص تأثير سياسات وممارسات ميتا في هبة الكرامة 2021 على حقوق الانسان. الهدف كان اشراك جهة مستقلة لتحديد ما إذا كان قد تم تطبيق عملية الاشراف على المحتوى لدى Meta باللغتين العربية والعبرية دون تحيّز. انظر/ي التقرير BSR_Meta_Human_Rights_Israel_Palestine_Arabic.pdf.

34. يشار بهذا الصدد الى أنّ تطبيق سياسة المحتوى لشركة ميتا كانت محط نقد فلسطيني على الدوام، ومنظمات حقوق رقمية وحقوق انسان طالبت بشكل مستمر بالقيام بمراجعة مستقلة لسياسات الشركة التي فرضت رقابة على أصوات وروايات الفلسطينيين/ات والمتضامنين/ات معهم وانتهاك حقهم في حرية التعبير، وحقهم في التجمع والتنظيم والمشاركة السياسية وعدم التمييز.

الفصل الثالث

اعتداءات المدنيين و«حالة الطوارئ المدنيّة»

عنف المستوطنين

لقد شكّلت الهبّة نقطة تحوّل مفصليّة من حيث تواطؤ وتشابك مؤسسات الدولة مع حركات المستوطنين المتطرّفة. اذ شكّل المستوطنون والجماعات اليهودية المتطرفة ذراعاً إضافية للدولة للاعتداء على الفلسطينيين في الداخل، وذلك من خلال جماعات تنظمت في مستوطنات الضفة الغربية والمدن «المختلطة»، حرّضت ضد الفلسطينيين، وقامت بالاعتداء عليهم بالضرب والأسلحة النارية المرخصة من قبل الدولة، والاعتداء على ممتلكاتهم ومساكنهم ومصالحهم التجارية. لقد تمّت هذه الاعتداءات غير المسبوقة بحماية الشرطة الإسرائيلية التي تعاونت معهم على أرض الواقع، ووفّرت لهم لاحقا الحماية القانونيّة، كما يظهر في توثيقات عدّة.

هكذا، وجد الفلسطينيون أنفسهم واقعين بين منظومتي قمع وبغياب أية حماية فعليّة؛ من جهة، عنف الدولة المنظّم، والذي كان أشبه بالحملات العسكريّة، ومن جهة أخرى، عنف المستوطنين ومجموعات يهودية متطرفة أخرى المتمثّل «بالفوضى»، حيث تحوّل الآلاف ممن يُعتبرون «مدنيون» إلى جنود غير رسميين، يجوبون الشوارع بأسلحتهم ويحرّضون لقتل العرب، دون أي محاسبة قانونيّة. تنظيم المستوطنين لم يحدث في فراغ سلطويّ، بل بتحريض مباشر من قبل قيادات إسرائيليّة، وبوعودات مستمرّة لتوفير الحصانة والحماية القانونيّة لهؤلاء.[35]

مدينة اللد، تحديدًا، كانت المثال الأبرز على ذلك. ففي تاريخ 12.5.2021، أعلن وزير الأمن الإسرائيلي، وبموجب البند 90 ب لقانون الشرطة-1971، عن حالة طوارئ «مدنيّة» في مدينة اللد، ولمدة 48 ساعة، والتي تم تمديدها بالمجمل، لثمانية أيام متتالية حتى العشرين من أيار. يعتبر هذا الإعلان، سابقة قانونيّة، إذ أنّ استخدامه أثناء الهبّة هو الأول في تاريخ البلاد. عند تطبيقه، مُنحت للشرطة صلاحيّات واسعة النطاق في فرض السيطرة على الفلسطينيين في اللد، واستخدام العنف لفرض أوامرها دون كوابح قانونيّة. كما وخُوّل الجيش والدفاع المدني بالدخول إلى المدينة لتعزيز دور الشرطة وإسنادها، والذي تجلّى بفرض حظر التجوّل في مدينة اللد عن طريق قوات شرطيّة وعسكريّة ضخمة، وتشغيل «نظام استخبارات تكنولوجي واسع النطاق» والاستعانة بوحدات تكتيكيّة تابعة لحرس الحدود. بهذا، مُنع الفلسطينيون من مغادرة المنازل والتواجد في الأماكن العامة، ومُنع دخولهم إلى المدينة.

بالمقابل، لم تمنع الشرطة نشاط المستوطنين، بل أتاحت لهم الدخول إلى المدينة، كما ورافقتهم في اعتداءاتهم ووفّرت لهم الحماية. خلال أيام الهبّة، عملت المجموعات الاستيطانية التي تسكن مدينة اللد والتي تعمل بشكل مستمر على تهويد المدينة، إلى جانب مجموعات استيطانية أخرى قدمت من الضفة الغربيّة بحافلات منظّمة، ووجدت لها مأوى في مبنى بلديّة اللد، بدعوة رسميّة من رئيسها وائتلافه. هكذا، تحوّل مبنى البلديّة ومؤسسات الحكم المحلّي إلى غرفة عمليّات مشتركة للمستوطنين، يخططون بها لهجماتهم ولتواجدهم في شوارع المدينة. وبالفعل، شهدت اللد هجمات عنيفة التي استهدفت الفلسطينيين وبيوتهم، كما واستُهدفت المساجد في المدينة.

هذه الحالة لم تمثّل مدينة اللد فحسب، بل شكّلت سياسة عامة انتهجتها الشرطة والنيابة العامة في جميع مناطق البلاد. فعلى سبيل المثال، قام مركز عدالة على مدار الهبّة بتوجيه رسائل عاجلة للمستشار القضائي للحكومة وقادة

35. انظر/ي مثلا الى تصريح وزير الامن في حينه- امير اوحانا بما يتعلق بقتلة الشهيد حسونة، Amir Ohana- (twitter.com)

ألوية الشرطة،[36] مطالبًا بالتدخّل الفوري إثر التحريض الدموي، ومحاسبة الأفراد والمجموعات التي دعت للتنظّم للاعتداء أو التي قامت بالاعتداءات على أرض الواقع. من خلال هذه الرسائل تم إرفاق عشرات الصور والفيديوهات والتوثيقات والتي تعرض منشورات وكتابات ورسائل تدعو بشكل صريح للاعتداء على العرب ومهاجمتهم، والتي وصلت إلى دعوات مباشرة للقتل، وإلى تخريب الممتلكات واحراق المقابر. كما ووثقت الرسائل دعوات واضحة من قبل أفراد لحمل الأسلحة من مسدسات وبنادق، والعصي والسكاكين والمخمّسات، والخروج إلى الشوارع للاعتداء على العرب. تخلّلت هذه الدعوات، مثلًا، أقوالًا مثل «كل عربي نراه نطعنه»، «يجب عمل محرقة للعرب، قتلهم وقتل ابنائهم الذين كبروا ليكونوا إرهابيين»، «يجب تفجير بيوتهم، إطلاق الرصاص على رؤوسهم ورمي جثثهم في الشوارع»، «الخروج الى الشوارع وقتلهم واغتصابهم»، «كل عربي ميت او مصاب هو امر جيد»، « احضروا السكاكين واطعنوهم بالرقبة»، وجملة من أقوال عنصرية وتحريضية إضافية عديدة. بالإضافة الى المنشورات، فقد تم الإبلاغ عن إنشاء مجموعات لتنظيم وترتيب الخروج في البلدات لتنفيذ أعمال عنف عينيّة ضد الفلسطينيين. حملت هذه المبادرات الدمويّة تسميات مثل: «الموت للعرب في حيفا -مجموعة حرب» و«جيش المواطنين»، وفي احدى المجموعات نُشر: «اليوم نخرج الساعة 19:00 الى اللد باتجاه المسجد لإحراقه». كما نشرت مجموعة لا-فاميليا العنصرية المتطرفة: «نحن منظمة لا-فاميليا سنخرج من الساعة 6 المغرب للشوارع وللأحياء في القدس واللد. كل من سيقف أمامنا سيحصل على ما يستحقه» و«أبناء عمنا نحن بانتظاركم». هذه المنشورات تخلّلت منشورًا لمسؤول رسمي في بلدية اللد، مفاده أن مئات اليهود المسلحين من مستوطنات الضفة الغربية سيصلون الى المدينة، ولذلك دعا « كل مواطن عربي ألا يخرج من بيته».

هذه الرسائل لم تتم معالجتها من قبل الشرطة أو النيابة العامّة الإسرائيلية، وهي تُضاف إلى مئات حالات الاعتداء التي حصلت دون رد من قبل الجهات المسؤولة.

تشابك المؤسسات لحماية المستوطنين – استشهاد موسى حسونة

أحد أبرز الأحداث خلال فترة الهبة هي قضية مقتل الشهيد موسى حسونة من مدينة اللد، الذي استشهد برصاص المستوطنين في ليلة 10.5.2021. مقتل الشهيد حسونة، كما تُظهر الأدلة، تم على يد مجموعة من المستوطنين الذين تمركزوا على مدخل إحدى الحارات الاستيطانيّة المحاذية للمناطق السكنيّة العربيّة، مسلّحين بمسدّساتهم، ليحتفلوا، وفق ادعائهم «بيوم القدس الموحّدة» استمرارًا للمسيرات الاستفزازيّة التي سبقتها في البلدة القديمة في القدس في ذات النهار. في الوقت الذي قامت به الشرطة الإسرائيلية بقمع المظاهرة التي نظّمها العرب الفلسطينيون في اللد على ضوء أحداث الشيخ جراح والمسجد الأقصى، تشير الشهادات الى قيام المستوطنين بإطلاق النار واستهداف الشبّان العرب إثر الاحتكاك بين المجموعتين، مما أدى إلى استشهاد موسى حسونة وإصابة شابّين آخرين بجروح متفاوتة.

في أعقاب حادثة القتل، قامت الشرطة الإسرائيلية باعتقال خمسة مستوطنين على ذمة التحقيق، جميعهم كانوا مسلحين بأسلحة مرخصة، وقد أقرّوا خلال التحقيق باستخدامها وإطلاق النار بواسطتها على مجموعة العرب المتجمهرة. بيد أن الشرطة، وبضغوطات سياسية من وزير الأمن الداخلي آنذاك وجهات رسمية أخرى، قامت بإطلاق سراح المشتبهين بعد 24 ساعة على الاعتقال. جاء ذلك استنادًا إلى ادعاء المشتبهين الواهي بالدفاع عن النفس، ودون أن تقوم الشرطة بأي تحقيق جدّي بظروف القتل. بالمقابل، أقرّت النيابة العامة الإسرائيلية في شهر تشرين أول 2021 اغلاق الملفات ضد المشتبهين الخمسة بذريعة «الدفاع عن النفس». حيث جاء قرار اغلاق الملف تماشيًا مع جملة قرارات أخرى عديدة بخصوص قتل فلسطينيين دون مساءلة ودون فتح أي تحقيق جدي في ملابسات الجريمة.

مركز عدالة، والذي قام بتمثيل عائلة الشهيد حسونة بالاستئناف على قرار اغلاق الملف ضد المشتبهين بالقتل، بيّن من خلال معاينة الأدلة، تخاذل وتواطؤ الشرطة سعياً لإفشال التحقيق وإغلاق الملفات عن سبق إصرار، كل ذلك على

36. تم ارسال الرسائل بتواريخ 11.5.2021، 12.5.2021، 13.5.2021، 15.5.2021، 16.5.2021، 17.5.2021، 19.5.2021، 29.5.2021. انظر/ي https://www.adalah.org/he/content/view/10312.

الرغم من وجود أدلّة كافية لتقديم المجرمين للمحاكمة.[37] في حين أنّ النيابة العامة قامت بالمماطلة وتأجيل اتخاذ القرار بخصوص الاستئناف، مع العلم أنّه مع مرور الوقت إمكانيات تثبيت وجمع الأدلة يتقلّص، وتمنع أي فرصة لتحقيق العدالة.[38]

37. لمعلومات أخرى عن الملف ومجرياته، أنظر/ي مركز عدالة، «مواد وشهادات المحققين كيف تمنح السلطات الإسرائيليّة رخصًا لقتل العرب» https://www.adalah.org/ar/content/view/10619 (30.04.2022).

38. النيابة أجّلت البت بالقرار مرات عدة، اخرها كان في تاريخ 30.03.23، لثلاثة أشهر إضافية.

الفصل الرابع
هبّة الكرامة بالأرقام والمعطيات

اعتقالات

بتاريخ 23.5.2021 أعلنت الشرطة الاسرائيلية عن حملة اعتقالات واسعة النطاق، فيما سُمّي بحملة «القانون والنظام» والتي كان هدفها المركزيّ والمعلن هو الردع من خلال إظهار قوّة الذراع التنفيذيّة للدولة في البلدات الفلسطينيّة والمدن «المختلطة».[39] شارك في هذه الحملة الآلاف من رجال الشرطة والوحدات الخاصّة، ووحدات المستعربين وجهاز «الشاباك»، حيث لعب الأخير دورًا مركزيّا من حيث جمع المعلومات الاستخباراتيّة وتنفيذ الاعتقالات، بناءً على رؤيته للهبّة كأعمال «إرهابيّة»، وهدفه المُعلن للحيلولة دون تنفيذ أية «نيّة» للقيام «بعمليات أو أحداث شغب».[40]

تضاربت المعطيات والأرقام التي قامت السلطات الإسرائيليّة بنشرها بما يخص أعداد الاعتقالات التي تم تنفيذها على خلفية الهبّة. وفقًا لمعطيات الشرطة الإسرائيلية ردًا على طلب حرية معلومات توجّه به مركز عدالة، تم تنفيذ 1,845 اعتقال في إطار ما سُمي بحملة «قانون ونظام».[41] مع ذلك، لاحظنا وجود فجوة كبيرة بين هذا المعطى وبين الأرقام الرسميّة التي نشرتها مؤسسات الدولة في أماكن اخرى. ففي تقريرها عن حملة «قانون ونظام»،الذي نُشر بتاريخ 03.06.2021، تُشير الشرطة إلى أنّ عدد المعتقلين في الحملة قد وصل إلى 2142.[42] بينما يشير تقرير مراقب الدولة بشأن عمل الشرطة أثناء هبّة الكرامة في المدن «المختلطة» إلى وجود فجوة كبيرة بين عدد المعتقلين الذي أعلنت عنه وحدة التحقيقات في الشرطة وتلك التي أعلن عنها قسم البحوث والإحصاءات في الشرطة، إذ يُشير الأول إلى وجود ما يقارب ال 3,200 معتقل أثناء الهبّة وفي حملة «قانون ونظام» التي تبعتها، بينما يشير الثاني إلى وجود 2,200 معتقل فقط.[43] تظهر هذه الأرقام المتضاربة عشوائية الاعتقالات من جهة، فالشرطة نفسها لا تملك أرقامًا محددة وواضحة حول العدد الكلّي للمعتقلين، كما وتظهر من الجهة الأخرى فشل جهاز الشرطة في رصد البيّنات حول ما يقوم به أفراد الشرطة في الميدان، في إشارة الى خطورة الأمر وتعذّر إمكانيّة محاسبة رجال الشرطة على أفعالهم وانتهاكاتهم.[44]

إذا دققنا النظر في معلومات الشرطة، وبالرغم من الاشكاليّات، يتّضح أنه من بين ال 1845 معتقل الذين صرّحت عنهم الشرطة في ردها على طلب حرية المعلومات، كان هناك 1671 معتقلًا عربيًّا فلسطينيًّا، وذلك مقابل 171 معتقلاً يهوديّا

---

39. انظر/ي تلخيص الشرطة لحملة «قانون ونظام» https://www.gov.il/he/departments/news/police-restoring-order-030621؛ انظر/ي أيضا اقوال الشرطة في الاعلام: https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.9843906، ورسالة جمعية حقوق المواطن بهذا الصدد התנהלות המשטרה במבצע "חוק וסדר" (usrfiles.com).

40.انظر/ي الى رسالة الشاباك والجيش المشتركة من تاريخ 11.5.2021 מבצע "שומר החומות" (shabak.gov.il).

41. وفقًا لرد الشرطة من يوم 24.08.21 على طلب حرية معلومات تقدم به مركز عدالة بتاريخ 13.7.2021 لحصول على معلومات حول أعداد المعتقلين بتهم تتعلق بأحداث الهبّة.

42. انظر/ي تقرير الشرطة حول حملة «قانون ونظام»: מבצע "חוק וסדר": 2,142 חשודים נעצרו ו-970 אמצעי לחימה נתפסו | משטרת ישראל (www.gov.il).

43. انظر/ي ملاحظة 23 على هامش هذا التقرير، في صفحة 26.

44. يُذكر أنه من جملة المعتقلين، تم خلال فترة الهبة اصدار أوامر اعتقال إداريّة بحق ثلاثة مواطنين فلسطينيين. وعلى الرغم من كون أحدهم مشخّص باضطرابات نفسية، اقرّت المحكمة المركزية في الناصرة الاعتقال الإداري دون عرضه على طبيب نفسي، ورفضت المحكمة العليا الاستئناف الذي تقدم به مركز عدالة ضد هذا القرار. المحكمة العليا أقرت على الاعتقال الاداري لشاب يعاني - عدالة (adalah.org).

فقط. كما وتُظهر المعطيات أنّ عدد المعتقلين القاصرين دون سن الثامنة عشر قد وصل إلى 291، بالإضافة الى 1551 معتقل بالغ.[45] بما معناه، 91% من مجمل المعتقلين كانوا عربًا، وأكثر من 15% من المعتقلين قاصرين.

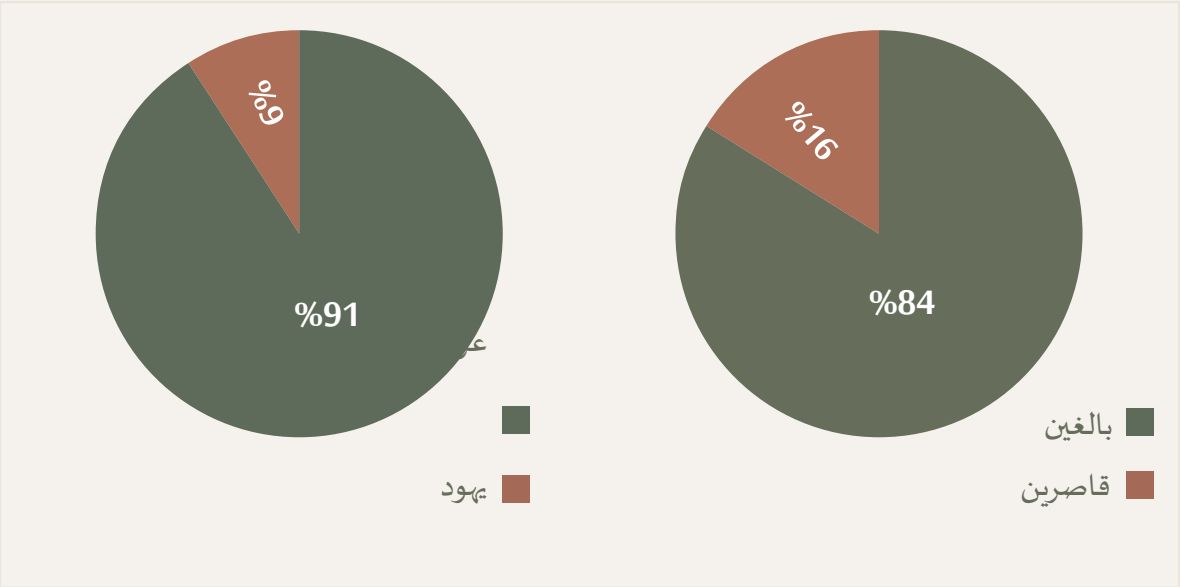

بالإضافة، تشير المعطيات إلى أنّ أعداد الاعتقالات الأعلى تمركزت في لوائي الشمال والساحل، بحسب التقسيم التالي:

مجمل الاعتقالات	لواء الجنوب	لواء الساحل	لواء القدس	لواء المركز	لواء الشمال	لواء تل ابيب	منطقة الضفة الغربية[46]
1845	259	439	228	196	406	100	217

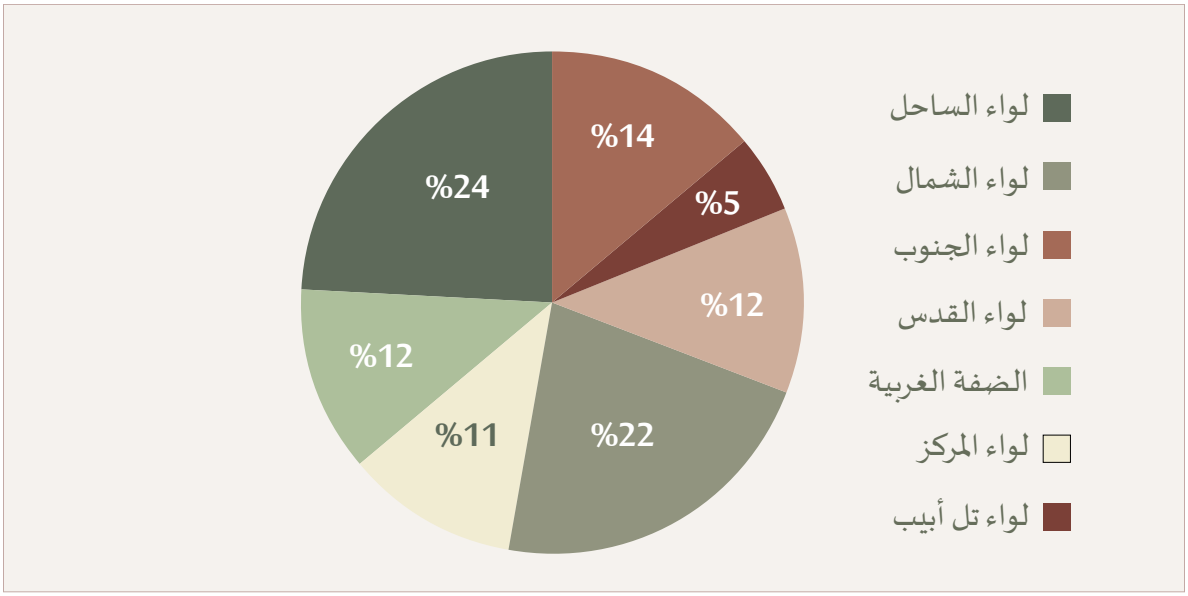

45. الأرقام والمعطيات تستند على المعلومات التي حصل عليها مركز عدالة من الشرطة والتي تفصّل عدد المعتقلين وفقًا للألوية والبلدات المختلفة.

46. ما يسمى لواء "يهودا والسامرة"، والذي يفرض سيطرته على المناطق الواقعة تحت الاحتلال في الضفة الغربية، ويمتد من جبال الخليل جنوبًا وحتى مجيدو شمالًا، ويُعتبر ثاني أكبر لواء في الشرطة الاسرائيليّة

بحسب القائمة المرفقة، والتي تضم البلدات مع أكثر من 10 معتقلين، يظهر بشكل واضح أنّ اقتحام البلدات وتنفيذ الاعتقالات تمركز في البلدات العربيّة، وبشكل عينيّ فيما يسمى بالبلدات «المختلطة»:

عكا	رهط	شفاعمرو	طمرة	اللد	ام الفحم	الطيبة	القدس	تل ابيب ويافا
143	59	33	27	77	21	17	199	62
حيفا	الناصرة	عرعرة	الرملة	طوبا زنجريا	الطيرة	كفر قرع	سخنين	بئر السبع
126	61	26	26	22	31	15	15	30
طبريا	مجد الكروم	المجلس الإقليمي البطوف	كفركنا	كفر مندا	جسر الزرقاء	اكسال	نحف	حورة
16	15	15	16	21	13	14	31	13
المجلس الإقليمي "ماتيه اشر"	بئر المكسور	المجلس الاقليمي القسّوم	دبورية	عرعرة - النقب	المزرعة	شقيب السلام		
11	10	13	10	13	12	23		

بما يخص التهم التي شكّلت ذريعة للاعتقال وفقًا لرواية الشرطة الإسرائيلية، والتي بناءً عليها تم الاعتقال، ففي معظمها كانت تهمًا متعلقة «بالأمن»: إلقاء الحجارة، التمرّد، التحريض على التمرّد، الإخلال بالنظام العام، تجمهر غير قانونيّ وغيرها. أي أن التهم حملت بالأساس طابعًا سياسيًّا «أمنيًّا»، وليس جنائيًا تقليديًا، كما هو مفصّل أدناه:

تجمّع أو تجمهر	تمرّد وتحريض على تمرّد	تهم إخلال بقوانين الطوارئ	تهم إخلال بالنظام العام	تهم ضد أمن الجمهور	إلقاء حجارة	إلقاء زجاجات حارقة
685	433	71	630	359	565	13
الاعتداء على شرطي بظروف مشدّدة	شجارات وعرقلة في الشوارع	الاعتداء على شرطي وعرقلة عمله	حرق على خلفية قوميّة	تهديد	التسبب بإصابة جسديّة خطيرة	إقامة حواجز
156	248	346	116	77	200	59
التسبب بالموت بالإهمال	التسبب بضرر للأملاك بنيّة سيّئة	حرق	قتل ومحاولة قتل	شغب واغلاق شوارع	اعتداء جسدي	تحريض
20	361	176	83	220	196	14

اضافة لذلك، ففي الفترة الزمنيّة ما بين 09.05.2021 و28.05.2021، تم فتح **232 ملف جنائي على ما يسمى «خلفيّة قوميّة»**. في 193 منها كان المشتبه عربي، مقابل 39 مشتبه يهودي فقط، كما وتم فتح **344 ملف بتهم «أمنيّة» ضد 582 مشتبه، منهم 504 مشتبه عربي و78 يهودي**،، كما يظهر كالتالي:

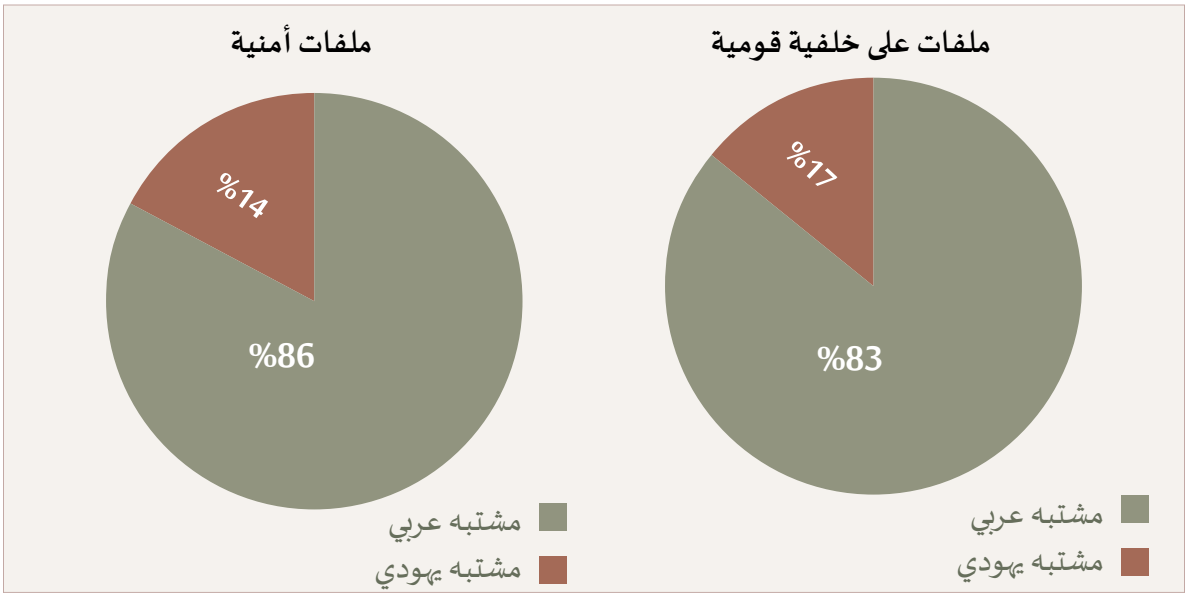

لوائح الاتهام

بالرغم من أعداد الاعتقالات الواسعة التي تجاوزت ال 2000 معتقل، إلّا أنّ النيابة العامة وفي تقريرها الذي أعدّته في ذكرى مرورعام من أحداث هبّة الكرامة،[47] أقرّت بتقديم ما لا يزيد عن 397 لائحة اتهام على خلفية احداث الهبة، وذلك ضد 616 متهمًا من ضمنهم 545 متهمًا عربيًا. كما أنّ من بين المتهمين 116 قاصرًا، معظمهم من العرب، كما يُظهر التقسيم التالي:

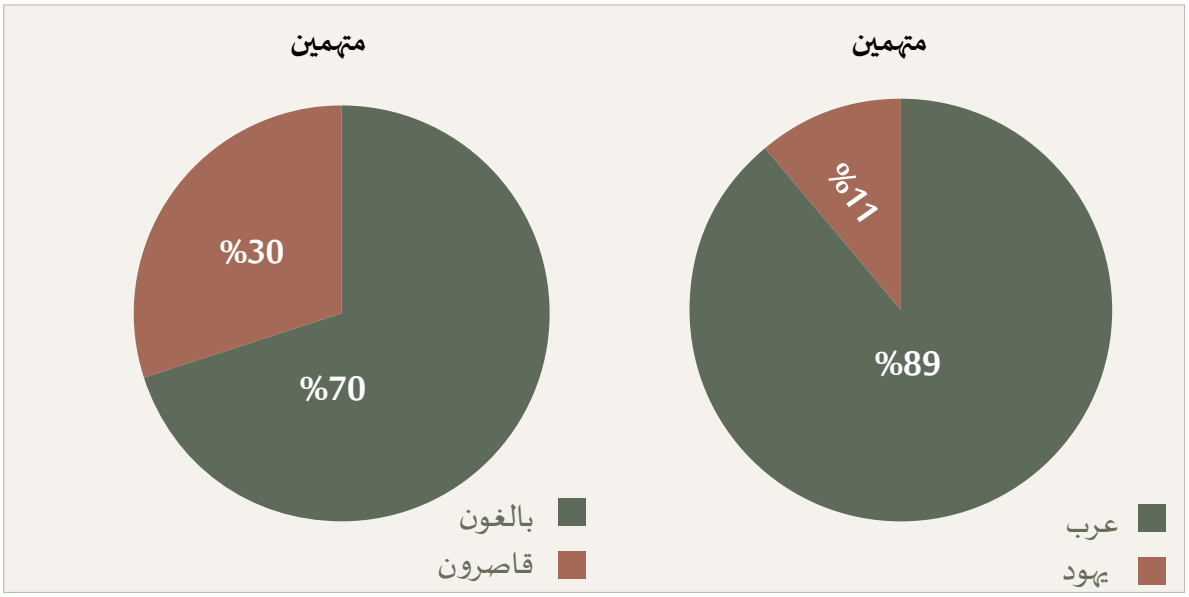

47. انظر/ي الملاحظة 28 على هامش هذا التقرير.

أعداد المتّهمين الذين تم تقديمهم للمحاكمة، تدل من جملة ما تدل عليه، على الاعتباطيّة والعشوائيّة التي رافقت عمليات الاعتقال الواسعة، والتي لم تسفر عن تقديم لوائح اتهام لغالبيّة المعتقلين. يظهر الجدول التالي تقسيم لوائح الاتهام التي تم تقديمها وفقا للألوية والمناطق الجغرافية المختلفة:[48]

اللواء	عدد المتهمين	متهمين عرب	متهمين يهود
لواء القدس	160	155	5
لواء الجنوب	138	124	14
لواء الشمال	51	49	2
لواء حيفا	118	116	2
لواء تل ابيب	70	26	44[49]
لواء المركز	79	75	4

عند التعمّق في بنود لوائح الاتهام ذاتها، يتّضح أنّ النيابة العامة الإسرائيلية شكّلت ذراعًا أخرى لإحكام القبضة على الفلسطينيين مواطني إسرائيل، حيث تعاملت معهم على كونهم «العدو من الداخل» الذي قام بفتح جبهة إضافيّة ضد الدولة أثناء خوضها الحرب مع «العدو من الخارج»، وفقا لتوصيفها.[50] حيث يظهر هذا بشكل جلي من المقدمة التي أرفقتها النيابة العامة استهلالًا لجميع لوائح الاتهام التي قُدّمت ضمن الهبّة، لتأطير الأحداث ضمن سياق أوسع واضفاء البعد الأمني فضلا عن الجنائي على لوائح الاتهام.

فيما يلي مثال على المقدمة التي أرفقت للائحة اتهام ضد شاب من الناصرة، والذي تم اتهامه بالقيام بأعمال شغب، محاولة الاعتداء على شرطي، عرقلة عمل شرطي، وحيازة آلة حادة، وذلك على خلفيّة مشاركته بمظاهرة في بلده، والتي تطوّرت لمواجهات بعد أن قامت قوات الشرطة بقمعها وفض المتظاهرين بالقوة والعنف:

«أحداث لائحة الاتهام التالية حدثت في ليلة 12 شهر ايار 2021، في ظل حملة عسكرية بين دولة إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، والتي تمت تسميتها بـ«حارس الاسوار». خلال الساعات والأيام التي سبقت هذه الاحداث، كان المدنيون في الدولة تحت وطأة هجوم بمئات الصواريخ. في الوقت ذاته، هبّت موجة عنف في جميع ارجاء البلاد على خلفية قومية – عنصرية، والتي تخللها الاعتداء على قوات الشرطة والامن، وأيضا على مواطنين عرب ويهود».[51]

إضافة الى ذلك، كان هنالك توظيف مكثف في لوائح الاتهام على خلفية الهبّة لبنود من قانون مكافحة الإرهاب،[52] كما وكان توظيف لبنود من القانون الجنائي والتي ترفق «دوافع عنصرية» أو «دوافع إرهابية» إلى التّهم الموجهة، مما يؤدي إلى مضاعفة الأحكام المفروضة في المحاكم. في تقريرها السّنوي، تُشير النيابة العامة الإسرائيلية الى تقديم لوائح اتهام ضد 239 متهمًا بإرفاقها ل «دافع عنصري» أو «دافع إرهابي»، 85% منهم من الفلسطينيين، وفقا للتقسيم التالي:[53]

48. أعلاه.

49. معظم هذه اللوائح تم تقديمها على خلفية حادثتي بات-يام والرملة، والتي تم خلالهما الاعتداء بشكل علني ووحشي على فلسطينيين لمجرد تواجدهم بالمكان، وذلك بمشاركة عشرات الشبان اليهود، الذين انهالوا بالضرب المبرح على الفلسطينيين، وقاموا بتكسير السيارات وتحطيم واجهات المحال التجارية التابعة لفلسطينيين. بل ان قسم من هذه الهجمات تم توثيقها بكاميرات الصحافة التي تواجدت بالمكان، واظهرت مدى وحشية وشراسة المعتدين.

50. انظر/ي الملاحظة 48 على هامش هذا التقرير.

51. م.ج (ملف جنائي) 46690-05-21

52. انظر/ي ورقة موقف عدالة حول قانون مكافحة الإرهاب:
https://www.adalah.org/uploads/uploads/Anti_Terror_Law_Position_Paper_final.pdf (باللغة العبرية).

53. انظر/ي الملاحظة 48 على هامش هذا التقرير.

	فلسطينيون	يهود	العدد الكلي
دافع عنصري	35	15	50 متهم
	70%	30%	
دافع إرهابي	85	9	94 متهم
	90%	10%	
دافع إرهابي ودافع عنصري	83	12	95 متهم
	87%	13%	

كما وقامت النيابة العامة الاسرائيليّة، في الفترة ما بين مطلع أيار 2021 وحتى نهاية عام 2021، بتقديم 16 لائحة اتهام بتهم «التحريض» و«التماثل مع منظّمة ارهابيّة»، وكانت 15 لائحة منهم ضد متهم فلسطيني، وواحدة فقط ضد متهم يهودي. حيث يُذكر من جملة هذه الملفات ملف الشيخ كمال خطيب، والذي وُجّهت له لائحة اتهام بتهمة التحريض على العنف، دعم لعمل إرهابي وتماثل مع منظمة ارهابية استنادا إلى إحدى خطبه في المسجد في بلدة كفر كنا، حين أدان الاعتداءات على المسجد الأقصى، إضافة الى الاستناد لمنشور سياسي قام بنشره في سياق الاعتداء على الفلسطينيين في يافا من قبل الشرطة والمستوطنين. كما يُذكر ملف آخر تم فتحه ضد القيادي في حركة أبناء البلد، محمد كناعنة، والذي يحوي بنود اتهام عديدة، من ضمنها التحريض على الارهاب استنادًا على كلمة القاها في حي الشيخ جراح في القدس ضد التهجير، والتي انتقد فيها الجنود العرب المتجندين في صفوف الجيش الإسرائيلي.

بالمقابل، وفي كل ما يخص الاعتقال حتى انتهاء الاجراءات القانونية، برزت بشكل واضح ومعلن سياسة النيابة العامة بتقديم طلبات اعتقال حتى انتهاء الإجراءات كسياسة عامة مع تقديم لوائح الاتهام، كما الاعتراض بشكل مستمر على طلبات الإفراج عن المعتقلين، بما في ذلك القاصرين، والاستئناف للمحاكم المركزية والمحكمة العليا ضد إطلاق سراحهم، والمطالبة بأشد التحديدات كبديل لاعتقالهم.[54] كما وظهرت المطالبة من قبل النيابة العامة بوضع شروط مشددة لإطلاق سراح المعتقلين منها الاعتقال المنزلي لفترات مطولة، وكفالات مالية عالية، ومنع استخدام منصات التواصل الاجتماعي وما الى ذلك من الشروط المشددة لفترات زمنية متواصلة.

كما وطالبت النيابة العامة من المحاكم أثناء الجلسات بفرض أقسى العقوبات وأشدها على المتهمين. بالمقابل، تبنّت المحاكم الإسرائيلية هذه السياسة المشددة، حيث أوضحت المحكمة العليا أنه يجب أن تولي المحاكم خطورة خاصّة لهذه الاتهامات، وتقوم بفرض عقوبات قاسية على المتّهمين بهدف الردع. يُشار الى أنّ خلفية الأحداث كما تم صياغتها في لوائح الاتهام ونوعيّة التهم التي وُجّهت للمتهمين العرب (التي شملت بنسب كبيرة تهم تتعلق بالأمن وتهم بدوافع عنصريّة)، أدّت الى تشديد العقوبات بشكل أكبر على المواطنين الفلسطينيين، كما وأدّت الى تصنيف جزء كبير منهم كأسرى «أمنيين» في السجون على كل التبعات القانونيّة والاجرائيّة المشددة المترتبة على هذا التصنيف.

واليوم، سنتان من بعد الهبّة، لاحظنا بشكل واضح أنّ السياسة المشدّدة التي انتهجتها النيابة العامة أدت إلى فرض عقوبات قاسية جدا في المحاكم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين مواطني الدولة، والتي تمثّلت بالسجن لسنوات عديدة وصلت الى أكثر من 10 سنوات في عدة حالات، إضافة إلى فرض غرامات ماليّة وتعويضات بمبالغ طائلة وصلت الى 150،000 شاقل في حالات معيّنة. هذا وما زالت الإجراءات القانونية مستمرة ضد العديد من المعتقلين الفلسطينيين، وما زال العديد منهم في انتظار الاحكام، بينما يقضي الاخرون فترات العقوبة المختلفة، التي فرضت عليهم، خلف القضبان.

54. انظر/ي الملاحظة 28 على هامش هذا التقرير.

ملخّص واستنتاجات

1. قامت الشرطة الإسرائيليّة باستخدام أدوات قمع مميتة وشديدة الخطورة ضد المواطنين الفلسطينيين، وذلك في خرق لتعليمات الفتح في إطلاق النار وتعليمات استعمال أدوات تفريق التظاهرات وبما يتنافى مع قانون العقوبات – 1977. من جملة هذه الأدوات تم استخدام الرصاص المطّاطي، قنابل الصوت والغاز والرصاص الحيّ، والتي أدّت إلى إصابات خطيرة والى استشهاد الشاب محمد كيوان من أم الفحم برصاص الشرطة. الخروقات للقوانين الجنائيّة وصلت الى حد منع الشرطة لسيارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين، بانتهاك مباشر لحقّهم في الحصول على علاج طبّي. بهذا اقترفت الشرطة جرائم عدّة بما يتعارض مع القانون الجنائي الإسرائيلي، لقانون الشرطة وللقانون الدولي.

2. نفّذت الشرطة اعتقالات غير قانونيّة بأعداد هائلة، تحديدًا في إطار ما سمّته «حملة قانون ونظام» بهدف ترهيب، ردع وتخويف المواطنين الفلسطينيين.

3. ارتكبت الشرطة خروقات للقانون الدولي المنصوص عليها أيضا في الاتفاقيّة الدوليّة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حين نفّذت اعتقالات مسعورة التي ترافقت مع عنف وحشيّ عند الاعتقال والتحقيق، منع لقاء محامين، انتهاك حقوق معتقلين قاصرين، أخذ اعترافات تحت التعذيب، الضرب، الإهانة والتنكيل، كما يظهر بشكل واضح مثلا من الشهادات عن محطة شرطة الناصرة.

4. انتهكت السلطات الاسرائيليّة حق الفلسطينيين بحريّة التعبير والتنظيم السياسي والحق بالخصوصيّة حين تتبّع جهاز «الشاباك» أماكن تواجد المصلّين في باحات المسجد الأقصى، وأرسل رسائل تهديد إلى هواتفهم المحمولة، وحين قامت وحدة السايبر في النيابة العامّة بالشراكة مع منصّات التواصل الاجتماعي بفرض رقابة شديدة على المحتوى العربي، إزالة المضامين، المنشورات والحسابات لفلسطينيين دون إعلام مسبق ودون توفير إمكانيّة اعتراض على القرار.

5. انتهاجًا لسياسة فصل عنصري بتطبيق القانون، تعاونت الشرطة الاسرائيليّة مع المستوطنين والمجموعات اليهودية المتطرّفة بالاعتداء على المواطنين العرب في أماكن عدّة والتي أدّت إلى استشهاد موسى حسونة في اللد، وإصابة عديدين بإصابات متفاوتة، وإلحاق الضرر لممتلكاتهم الخاصة. جاء ذلك في ظل التحريض المباشر من قبل قيادات إسرائيليّة، والوعودات بتوفير الحصانة والحماية القانونيّة لهم.

6. في ملف الشهيد حسونة عملت الشرطة تحت تأثير ضغوطات سياسيّة عديدة، التي شملت تدّخل وزير الأمن الداخلي آنذاك لإطلاق سراح المشتبهين. تناغمت هذه الضغوطات مع قرار داخلي في الشرطة لعدم التحقيق في ملابسات القتل، ومن ثم اغلاق الملف على يد النيابة العامة بادعاء الدفاع عن النفس. بهذا قامت الشرطة بإعاقة مجريات التحقيق، والعمل بتضارب مصالح واضح بكل ما يتعلق بالتحقيق مع مشتبهين يهود.

7. انتهجت الشرطة والنيابة العامة سياسة تمييز عنصري في تطبيق القانون وتقديم لوائح الاتهام كما يظهر من المعطيات:

7.1. تضاربت المعلومات الرسميّة بالنسبة لأعداد المعتقلين والتي تراوحت ما بين 1845 الى 3200 معتقل. من أصل 1845 معتقل، على أقل تقدير، كان هناك 1671 معتقلًا عربيًا، بنسبة 91% من مجمل المعتقلين. يشار الى أنّ نسبة القاصرين من العدد الكلي كانت 16%.

7.2. فتحت الشرطة 232 ملفًا جنائيًا على ما يُسمّى «خلفيّة قوميّة»، في 193 منها كان المشتبه عربيًا (83%). كما وفتحت 344 ملفًا جنائيًا بتهم «أمنيّة» ضد 582 مشتبهًا، منهم 504 مشتبهًا عربيًا (86%).

7.3. قدّمت النيابة العامّة 397 لائحة اتهام، ضد 616 متهمًا من ضمنهم 545 متهمًا عربيًا (89%). يشار الى أنّ 116 متهم هم من القاصرين (30%).

7.4. في لوائح الاتّهام تم إرفاق تهم مع «دافع عنصري» أو «إرهابي» ل 239 متهمًا، منهم 203 متهمًا عربيًا (85%).

7.5. خلال مجمل عام 2021، قدّمت النيابة العامّة 16 لائحة اتهام بتهم تحريض أو تماثل مع منظمة إرهابيّة، 15 منها ضد متهمين عرب.

8. تأتي المعطيات أعلاه رغم وجود مئات كثيرة من المواطنين اليهود الذين قاموا بالتحريض المباشر على قتل عرب والمشاركة في أعمال عنف وتنكيل ضد بيوت ومحال تجاريّة عربيّة في مناطق مختلفة، قسم من هذه الأحداث تم توثيقها وإرسال شكاوى يوميّة فيها من قبل مركز عدالة الى الشرطة والمستشار القضائي للحكومة، في حين لم تؤدّي هذه الشكاوى الى تقديم أي جناة للمحاكمة، أو الى محاولات منع مسبق للاعتداءات.

9. خلافًا للقانون لم تقم وحدة التحقيق مع رجال الشرطة في مهامها حين أغلقت جميع الشكاوى التي قُدّمت دون أي استثناء، يشمل اغلاق ملف التحقيق بقتل الشهيد محمد كيوان، بغياب أي تحقيق جدّي أو استجواب لأفراد الشرطة المشتبهين، ممّا وفّر الحصانة القانونيّة التامة لهم.

10. هذه السياسات التي انتهجتها السلطات القانونيّة، يشمل النيابة العامة، أعادت التأكيد من جديد على انتهاج اسرائيل لسياسة فصل عنصري في تطبيق القانون، التي تجلّت من جهة بإطباق سياسة سيطرة على الفلسطينيين بوسائل قمع وترهيب، ومن جهة أخرى بتوفير الحصانة القانونيّة لليهود. ممارسات كهذه تتنافى بشكل قاطع مع القانون الدولي، وبشكل خاص مع الاتفاقية الدوليّة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي تُلزم الدول بانتهاج سياسات متساوية أمام القانون دون تمييز على أساس انتماء قومي أو أي انتماء جمعي اخر.

11. بالإضافة، انتهكت السلطات الاسرائيليّة الاتفاقيّة الدوليّة للقضاء على جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، اذ أنّ سياسة الفصل والتمييز المؤسسي والهيمنة العنصريّة التي تنتهجها إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين تنتهك المحظورات المنصوص عليها في المعاهدة والتي تُعرّف ممارسات الفصل العنصري كجريمة ضد الإنسانية. يشمل ذلك المادة 2، التي تنص على أنّ الحظر ينطبق على الأفعال التي تُنشئ وتحافظ على علاقات هيمنة لمجموعة على أخرى على أساس العرق أو الإثنية والتي تؤدي إلى قمع منهجي للحقوق الأساسيّة والجوهرية.

12. سياسة عدم مساءلة ضباط الشرطة تتعارض مع القانون الدولي، الذي يفرض إلزامًا إيجابيًا على الدول للعمل على منع الإضرار بحياة الخاضعين لسيطرتها، بما في ذلك مقاضاة المسؤولين، وتوفير سبل الانتصاف في حالات انتهاك القانون الدولي.[55]

13. الممارسات الاسرائيلية خلال الهبّة لم تكن مفصولة عن السياق الإسرائيلي والقانوني العام المبني على نظام الهيمنة والتفوق العرقي، وقد أسست بذاتها لممارسات قمع إضافيّة تم بلورتها بالأشهر التي تلت الأحداث، من ضمنها استغلال الجريمة و«مخططات مكافحة الجريمة» في المجتمع العربي لتوسيع صلاحيّات الشرطة لزيادة السيطرة

55. انظر/ي المادة 2 للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة؛ قرار الجمعيّة العامّة يما يخص المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، 21 اذار 2006.

على المواطنين الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم؛ المصادقة على مخططات حكوميّة بملايين الشواقل التي كُللت مؤخرا بإعلان وزير الأمن القومي الإسرائيلي، في آذار 2023 عن إقامة «الحرس القومي» ؛ وقرارات حكوميّة عديدة أخرى التي تدعو لفرض المزيد من الرقابة والمراقبة تجاه المواطنين الفلسطينيين وتحركاتهم السياسيّة.

14. على ضوء كل ذلك نرى بضرورة تدّخل دولي من أجل حماية المواطنين الفلسطينيين من الممارسات القمعية الممأسسة. كما نرى أنّ من واجبنا جميعا كمؤسسات مجتمع مدني أن نكون في حالة تأهّب واستعداد دائمة من أجل مواجهة سياسات القمع والسيطرة الإسرائيليّة.

شارع يافا 94، حيفا 3109701 | ص.ب. 9744

الهاتف: 049501610، الفاكس: 049503140

adalah@adalah.org | www.adalah.org